

## توظيفُ الشبهِ في بناءِ القاعدةِ عندَ سيبويه: باب جمع التفسير أنموذجًا

هند بنت عبد العزيز السليمان

أستاذة النحو والصرف المساعد، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، السعودية.

(قدم للنشر في ١٦ / ٣ / ١٤٤٥هـ، وقبل للنشر في ١ / ٥ / ١٤٤٥هـ)

**الكلمات المفتاحية:** الشبه، توظيف، المنزلة، النظر، المضارعة.

**ملخص البحث:** تفرّد سيبويه بمنهج تكاملي في تأليف كتابه ظهر في توظيفه للعلاقات المختلفة في بناء القواعد اللغوية. ويسعى هذا البحث لتوضيح علاقة الشبه بين جموع التفسير، وتحليل أساليب التشبيه اعتمادًا على المنهج الوصفي التحليلي كما يعرض طريقة سيبويه في توظيفه لهذه العلاقة لبناء قواعد جموع التفسير. تتمثل أبرز نتائج الدراسة في أنّ سيبويه قد استعمل أساليب تشبيه واضحة (لفظية وتقديرية)؛ لإظهار علاقة الشبه بين المفردات والجموع، وربطها بأوجه الاستعمال، وقد وضح التشبيه قاعدة المشبه به، وعززها بذكر المشبه، ووظف سيبويه علاقة الشبه في القياس، والربط، والتعليل، وغير ذلك، وقد أسهمت علاقة المشابهة في ضبط الصيغ، وجمع شملها في إطار واحد، كما أظهر سيبويه اتساع وظيفة الشبه في رحاب الاستعمال اللغوي مؤكدًا ذكاء العربية، وذكاء المتكلمين بها الذين استفادوا من ذلك في تحقيق مقاصدهم التي يُعتد بها في التشبيه.

## Employing Simile in Constructing Grammatical Rules by Sibawayh: Broken Plurals as an Exemplar

**Hind Abdel Aziz Al Suleiman**

*Assistant Professor of Grammar and Morphology, Department of Arabic Language, College of Arts, Princess Nourah Bint Abdul Rahman University, Saudi Arabia.*

(Received: 16/ 3/1445 H, Accepted for publication 1/ 5/1445 H)

**Keywords:** simile, employing, status, counterpart, resemblance.

**Abstract.** In writing his book, Sibawayh uniquely had an integrative approach that was apparent in utilizing different relations during constructing grammatical rules. This research seeks to elucidate the simile relation between broken plurals, to analyze the method of simile based on the descriptive-analytical approach, and to demonstrate Sibawayh's method in employing this relation to construct the rules of broken plurals. The most prominent results of the study are that Sibawayh used clear simile methods (verbal and abstract) to show the simile relation between singulars and plurals and to link it to the different usages. Simile clarified the rule of the vehicle (al-mushabbahi bih) and reinforced it by mentioning the tenor (al-mushabbah). Sibawayh employed the simile relation in analogy, linking, reasoning, and so on. The similarity relation contributed to controlling the forms and bringing them together in one framework. Sibawayh also demonstrated the breadth of the function of simile within the scope of linguistic use, emphasizing the brilliance of Arabic and its speakers who benefited from that in achieving their considered intentions in similes.

## المقدمة:

اللفظ فقط بل على المعنى أيضًا مما جعل الاستفادة اللغوية من المعنى القصدية لدى المتكلم وجهًا يُعتمد به في التشبيه.

## أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

ترجع أهمية هذا البحث إلى أن دراسة علاقة الشبه تُسهم في تفسير أساليب سيبويه في التأليف، وتُظهر كيفية توظيفه لها في بناء القواعد في باب جموع التكسير، فالجمع ظاهرة لغوية تخضع للقياس، ويعتريها الشذوذ، وتتداخل فيها الأبنية، ودراسة علاقة الشبه بين الأبنية تتناول أوزان الجموع، ومفرداتها وتقدمها في صورة مترابطة، مما يسهل على الدارسين، والباحثين فهمها، ولعل هذا البحث يُسهم في خدمة حوسبة جموع التكسير من خلال بيان النظام الصرفي القائم على المشابهة بين أبنيتها.

## الدراسات السابقة:

لم تلقف الباحثة على أي دراسة أفردت في (توظيف الشبه في بناء القاعدة في باب جمع التكسير في كتاب سيبويه) إلا أن بعض الباحثين تناولوا جموع التكسير في ضوء الدرس اللغوي التقليدي، أو الحديث، ومن أبحاثهم ما جاء عن التشبيه، أو النظر، أو المنزلة عند سيبويه لكنّها اقتصرت على الجانب النحوي، ومنها ما تناول جموع التكسير بشكل يسير، وبصورة تختلف عن هذا البحث، ومنها:

- النظر اللغوي عند سيبويه بين تأصيل المفهوم وتطور الاستعمال، بحث منشور لأحمد العزام (٢٠١٨)، واقتصر على دراسة النظر النحوي، وأشار في موضعين إلى جموع التكسير.  
- المضارعة في الدرس اللغوي والنحوي، رسالة ماجستير: لمحمد آل محسن (١٩٨٩)، تناول فيها المشابهة في النحو بشكل خاص، وأشار في بعض المواضع القليلة إلى جموع التكسير.

- النظام الصرفي للعربية في ضوء اللسانيات الحاسوبية مثل من جمع التكسير، رسالة دكتوراه منشورة: لهدى آل طه

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أمّا بعد؛ فكتاب سيبويه أقدم مؤلفات النحو العربي، تفرّد سيبويه فيه بمنهج في التأليف، ووظف علاقات المشابهة والمخالفة بدرجاتها المختلفة في بناء القاعدة النحوية، ووجدت الباحثة أن سيبويه بما له من عقلية منطقيّة قد وظّف علاقة المشابهة مستعملًا أساليب مختلفة في باب جموع التكسير، والمشابهة من الأصول العامة التي صدر عنها النحويون، وعولوا عليها لتفسير كثير من القضايا اللغوية، وقد أظهر سيبويه علاقات بين ألفاظ وأبنية يصعب في بعض المواضع الربط بينها، وتحتاج إلى مجهود ذهني للتوصل إلى فهم هذه العلاقات، ومن ذلك تشبيه (سفينة وسفن بقلب وقلب)، وتشبيهها أيضًا في نفس الموضع بـ(جفار) حين أجريت مجرى جمد وجماد. وقد حدد سيبويه أوزان الجموع، ومفرداتها إلا أنّها كثيرة جدًا تتردد بين القياس، والساع، والاستعمال المطرد، أو الشاذ، ولاشراكها في الجمعية قد يستعمل بعضها في موضع بعض، ومن هنا فضوابط الجمع لا تعتمد على الوصف والتمثيل فقط؛ لأنّ ذلك لا يكفي لبناء القاعدة بل هو مقدمة لازمة يأتي بعدها جمع المتشابهات، والمختلفات وتمييز كل منها تمهيدًا لتفسير العلاقات اللغوية التي تجمعها تحت قاعدة واحدة. فالاستغناء، وإنزال الأبنية منزلة بعضها، وجمع النظائر، والمضارعة، كلّها علاقات تعتمد على التشبيه، وتربط بين أبنية المفردات وجموعها، ودراستها وسيلة لفهم الكتاب فالاهتمام برصد المتشابهات على اختلاف درجات الشبه، أو نوعه أسهم في وضع القواعد الصرفية لجموع التكسير، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث للكشف عن وظيفة الشبه ودوره في بناء قواعد جموع التكسير، وكيفية توظيفه لتوضيح القواعد وتنظيمها معتمدًا على استعمالات العرب التي أوضحت أنّ وجه الشبه بين الأبنية لا يقتصر على

فيما يتوافق في القياس، بل فيما يخرج عنه أيضًا، وقد استعمل بعض الأساليب الواضحة لإظهار الشبه بين أبنية الجموع فيما بينها، وبين أبنية مفرداتها أيضًا. قال (سيبويه، ١٩٨٨): "وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله" (ص ١ / ١٨٢)، وقال: "فمن كلام العرب أن يجعلوا الشيء كالشيء إذا أشبهه في بعض المواضع" (ص ٣ / ٣٧٤)، وبعد دراسة هذه الأساليب يمكن تقسيمها إلى: أساليب التشبيه اللفظي، وأساليب التشبيه التقديري.

### أولاً: أساليب التشبيه اللفظي:

#### ١- استعمال حرف التشبيه الكاف:

-الكاف حرف جر يفيد التشبيه، ولوجاء اسماً لكان مرادفاً لمثل، وهو من أركان التشبيه، وقد استعمل سيبويه الكاف وبعدها اسم ظاهر، أو اسم إشارة في ثلاثة وثلاثين موضعاً، وقد تتصل الكاف بما المصدرية أو الموصولة، وجاء ذلك في مئتين واثنين وسبعين موضعاً، ومنها ما يلي:  
-كان القياس في تكسير الاسم الصحيح على (فَعَل) أن يكسر للقلّة على (أَفْعَل) وللكثرّة على (فُعُول وفِعَال)، وقد شبه سيبويه (١٩٨٨) ما جاء منه مضعفاً، أو من بنات الواو والياء به، فأخذ حكمه، قال: "صَبُّ وَأَصْبُّ وَضِبَابٌ كَمَا قَلت كَلْبٌ وَأَكَلْبٌ وَكَلَابٌ ... وَصَكُوكٌ كَمَا قَالُوا: فَرُوخٌ ..." (ص ٣ / ٥٦٧)، وكذلك المعتل نحو: عين وعيون، وظبي وظبيان، وأظبٍ وظبياء، ودلو ودلاء. (ابن الحاجب، ١٩٩٨، ص ٢ / ٩٠؛ الأندلسي، ١٩٨٨، ص ١ / ٤٠٩؛ وآل محسن، ١٩٨٩، ص ١٦٨)

-وفي موضع آخر ذكر أنّ ما جاء من المضاعف في باب (فَعَل) موافق لقياس السالم من التضعيف أي يشبهه في الحكم، أي أنّه مثل (فَعَل) قال: "كما جاء المضاعف في باب

(٢٠٠٥). تناولت الباحثة الجانب الحاسوبي، والنظام الصرفي وقدمت محاولة لحوسبة جموع التكسير.

-علة الشبه في الصرف العربي، بحث منشور لحسين الرفايعة (٢٠١٤)، تناول الباحث علة الشبه بشكل عام في الصرف العربي، واعتماد العلماء عليها في التصغير، والنسب، وفي المشتقات، وتناول فقط الشبه بين خمس صيغ من جموع التكسير.

### أهداف البحث:

- توضيح أساليب سيبويه وأدواته في إظهار علاقة الشبه بين جموع التكسير.
- استنتاج مقاصد سيبويه من استعمال علاقة الشبه.

### منهج البحث:

اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي. واقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة ومبحثين وخاتمة. المبحث الأول: أساليب سيبويه في إظهار علاقة الشبه بين جموع التكسير. المبحث الثاني: وظيفة الشبه وأثره في بناء القاعدة الصرفية لجموع التكسير.

### المبحث الأول

أساليب سيبويه في إظهار علاقة الشبه بين جموع التكسير عُنِيَ البحث بأساليب التشبيه في باب جموع التكسير التي يدخل بعضها في بعض؛ لأنّ سيبويه اعتمد كثيراً على التشبيه، والتمثيل، والتنظير، وجعل هذه العلاقة<sup>(١)</sup> نقطة انطلاق لوضع قواعد هذا الباب فعليها تقوم الأحكام اللغوية ليس

(١) للعلماء مبادئ عامة في قضية الشبه، (الخطاب، ١٩٨٨، ص ٩-٣٠)

(أفراح، وأفراد) ، ولذا لما كان المعتل يبنى على (أفعال) فالصحيح أولى منه، قال المبرد عنه (د. ت): "فمشبه بغيره خارج عن بابه" (ص ٢ / ١٩٦).

-ومن الثلاثي أيضًا (فعل) شبهه بـ(فعل)؛ لأنها يكسران على (أفعال) (سيبويه، ١٩٨٨، ص ٣ / ٥٧٣؛ المبرد، د. ت، ص ٢ / ٢٠٠) نحو: (ضلع وأضلاع وكَيْف وأكْتاف)، بل لقد اشتركا في قلة (فُعول) فيها، فقليل: الضلوع والأروم كما قيل: النُمور، وقد شبه أيضًا (فعل) بـ(فعل) و(فعل)، قال: "وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فَعلاً) فهو كِفْعَل وِفْعَل" (سيبويه، ١٩٨٨، ص ٣ / ٥٧٣)، نحو: عَجُرَ وأعْجَاز، وقد جاء منه: (رَجُل) وكُسِرَ على (فَعَال)، قال: "جاءوا به على (فَعَال) كما جاءوا بالضلع على (فُعُول)، و (فَعَال) و (فُعُول) أختان..." (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٧٣).

و(فَعَال و فُعُول) مرتبطان، فكثيرًا ما تكسر المفردات عليهما للكثرة، وربط الأبنية بعلاقة الأخوة شائع عند النحويين (ابن السراج، ١٩٩٩، ص ٢ / ٤٣٣؛ القوشجي، ٢٠٠١، ص ٤٤١؛ المؤدب، ١٩٨٧، ص ٢٥٨)، فهما متشابهان في اللفظ (الوراق، ١٩٩٩، ص ٥٢٠)، ممَّا سوَّغ التقارص بينهما؛ لأنَّه مبني على التشابه (عبد المقصود، ٢٠١٧، ص ١٩٦)، وهذا يظهر أيضًا عند تكسير الاسم الصحيح من (فَعَلَة) إذ يكسر للكثرة على (فَعَال) نحو: (قَصْعَة وقِصَاع)، وهو أكثر من تكسيرها على (فُعُول) نحو: (بُدْرَة وبُدُور)، قال سيبويه (١٩٨٨): "فأدخلوا (فُعُولًا) في هذا الباب؛ لأنَّ (فَعَالًا) و(فُعُولًا) أختان، فأدخلوها ههنا كما دخلت في باب (فَعَل) مع (فَعَال)..." (ص ٣ / ٥٧٨)، أي نحو: (فرخ وفراخ وفروخ) (العكبري، ٢٠٠١، ص ٢ / ١٨٠)، وكأنَّ بينها شركة تميز لها التناوب بين المفردات لمناسبتها للصحيح والمعتل (سيبويه، ١٩٨٨، ص ٣ / ٥٨٩-٥٩٠).

(فَعَل) على قياس غير المضاعف فكلُّ شيء دخل المضاعف ممَّا دخل الأول فهو له نظير " (سيبويه، ١٩٨٨، ص ٣ / ٥٧٢)، وحتى المعتل من (فَعَل)، يكسر مثل الصحيح نحو: "جَلَّ، ولَبَّب، وقَفَّأ، ورَحَى" (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٧٠) إذ تكسر كلُّها على (أفَعَال).

-وقد يشبه الجمع الخارج عن القياس بالجمع القياسي مستعملًا للكاف، فالاسم من (فَعَل) من القليل أن يكسر للكثرة على (فَعَلَة) نحو: جَبَّء وجِبَّاء، ولكنَّه شبهه بتكسيه على (فَعَال و فُعُول)، قال سيبويه (١٩٨٨): "كما كُسِرَ على فَعَال و فُعُول وليس ذلك بالأصل" (ص ٣ / ٥٦٨)، فأشار إلى اجتماع هذه الأبنية في الاستعمال، واختلافها في قياسيته، وشبه أيضًا قلة تكسير الاسم من (فَعَل) على (فَعَل) نحو: (أَسَد وأَسَد) بقلة تكسير (فَعَل على فَعَلَة) (ابن السراج، ١٩٩٩، ص ٢ / ٤٣١)، قال: "كما أنَّ (فَعَلَة) في باب (فَعَل) قليل" (سيبويه، ١٩٨٨، ص ٣ / ٥٧١)، فالتشبيه هنا ليس بين الأبنية فقط بل بين درجات الاستعمال أيضًا، ومثل ذلك تشبيه خروج (فَعَل) إلى (أفَعَل) والقياس فيه (أفَعَال) نحو: عَصَى وأعصى، وزَمَن وأزمن، بخروج (فَعَل) إلى (أفَعَال) أيضًا نحو: زَنَد وأزناد، والقياس فيه (أفَعَل) قال: "كما كسروا فَعَلًا على أفَعَال" (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٧١)، و قال القوشجي (٢٠٠١): "لأنَّ (فَعَلًا) لا يجمع على (أفَعَال) إلَّا بشبهه أو تبعية" (ص ٤٢٥)، وقد عدَّه بعض الباحثين من باب تبادل بنيتين لوظيفة تصريفية (حسين، ٢٠٠٧، ص ١٣٧)، وسوَّغ ذلك ما بينها من تشابه وإن كان الأصل هو (فَعَل)، وقد يخرج معتل العين بالياء من (فَعَل) عن القياس كما خرج المعتل بالواو فلم يكسر للقلَّة على (أفَعَل) قال سيبويه (١٩٨٨): "فأمَّا أقياد ونحوهن فقد خرجن عن الأصل كما خرجت أسواط" (ص ٣ / ٥٨٩)، وشدَّ نحو: (أعين، وأقوس)، وله نظائر من غير المعتل (سيبويه، ١٩٨٨، ص ٣ / ٥٨٦-٥٨٧)، نحو:

- شبه قلة مجيء (فَعَلَ) على (فُعُول) بقلته ما جاء من (فَعَلَ) على (فُعُول)، فالكلمة إذا قَلَّتْ قَلَّ ما يتصرف منها فلا تجمع جمعاً كثيرة (الجرجاني، ٢٠٠٧، ص ١ / ٨٣٢)، قال: "وقد قالوا: التُّمور والتُّوعول شَبهُوا بالأُسود وهذا النحو قليل" (سيبويه، ١٩٨٨، ص ٣ / ٥٧٣)، ومثله تشبيه تكسير (ضَلَع على أَضْلَع) بتكسير (زَمَن على أَزْمَن)، وإن كان قياسه (أزمان) إلاَّ أنَّه بمعنى (دهر) وهو يكسر على (أدهر) (الأنباري، ٢٠٠٤، ص ٣١١).

وكذلك شبه تكسير العرب لاسم الجنس من (فَعَلَ) للكثرة على (فِعَال) نحو: (طَلَّحَة و طَلَّح و طَلَّح) بتكسير الاسم من (فَعَلَة) قال: "شَبَّهُوا بالقِصاع" (قصعة على قِصاع)، (سيبويه، ١٩٨٨، ص ٣ / ٥٨٢)، ونجد أنه شبه اسم الجنس من (فَعَلَة) الصحيح والمعتل بـ (فَعَلَة) أيضاً؛ لأنَّها تُكسر على (فِعَال)، فقال: "والذين قالوا: إِكَام، ونحوها شَبَّهُوا بالرَّحَاب، ونحوها كما شَبَّهُوا الطِّلاَح و طَلَّحَة بَجَفْنَة و جِفَان" (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٨٣).

و في موضع آخر شبه سيبويه ما آخره ألف التانيث بما ختم بباء التانيث، نحو: (قاصعاء) ووزنها (فَاعِلَاء) وتُكسر على (فَوَاعِل) فيقال: (فَوَاصِع) كما يقال: صَاعِقَة و صَوَاعِق؛ لأنَّها اشتركت في التانيث، قال: "شبه بـ (فَاعِلَة)؛ لأنَّه علم تانيث كما أنَّ الهاء في (فَاعِلَة) علم تانيث" (المصدر السابق، ص ٣ / ٦١٨)، وكذلك ما كان على أربعة أحرف، و ختم بهاء التانيث على (فَعِيلَة) بقياسه (فَعَائِل) نحو: (صحيفة و صحائف)، و قد يكسر على (فُعُل) ، و هو قليل نحو: (صحيفة و صُحُف، و سفينة و سُفُن)، وهو عند سيبويه مشبه بـ (قَلِب و قُلْب) أي كَأْتَم جمعوا (صَحِيف، و سَفِين) وهذا غير مستعمل، ولكنَّه جمع بينه وبين ما كان فيه هاء وسقطت عند التكسير؛ لأنَّ القياس فيه التكسير على (فُعُل) للكثرة (المصدر السابق، ص ٣ / ٦١٠) فافتراض سقوط

- وإذا كان الاسم على حرفين ووزنه (فَعَلَ) وليس فيه علامة تانيث نحو: (أب و أخ) فإنَّه يُكسر للقلة على (أفَعَال) كالاسم الثلاثي قال: "كما فُعِل ذلك بما لم يحذف منه شيء" (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٩٧)، وقد اعتمد على هذا في حوسبة جموع التكسير إذ يرجع الثنائي إلى أصله الثلاثي فيكسر الثنائي على قياس نظيره من الثلاثي (طه، ٢٠٠٥، ص ٧٤)، و سيبويه ينظر عند التشبيه إلى نوع المحذوف أيضاً فهاء التانيث مثلاً عند التكسير بقدر سقوطها نحو: (أمة و إِموان) لذا هي كـ (أخ و إخوان) (سيبويه، ١٩٨٨، ص ٣ / ٤٠٤، ٦٠١)

وحذف الألف أيضاً عند التكسير في نحو: (رُبِي و رُبَاب)، و (أُنثى و إناث) هو كحذف التاء في (جُفْرَة) عندما تكسر على (جِفَار) (المصدر السابق، ص ٣ / ٦٠٩ - ٦١٠).

- واستعمال الكاف هو الغالب في التشبيه، وقد تأتي مفردة، أو يقول: كما قالوا، أو كما لموا، أو كما انفراد، أو كما كسروا، أو كما جعلوا، أو جعلوه كذا، أو كما خرجت، أو وافقه كموافقة كذا، أو قصته كقصه كذا، وكثيراً ما تقترب الكاف بكلام العرب فيقول: كقولهم كذا، (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٨٤، ٥٧٥، ٥٨٦، ٥٩٣، ٥٨٥، ٥٩٢، ٥٧٨).

## ٢- استعمال فعل التشبيه:

استعمل سيبويه الفعل لتشبيه الألفاظ، والأوزان (المصدر السابق، ص ٣ / ٦٤٣، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٣٨، ٦١٨، ٦٥٠، ببعضها، والفعل (شَبَّه) فعل ثلاثي مزيد بتضعيف العين قد يرد مسنداً إلى ضمير يعود على العرب، فيقول: يشبهونها، شبهوه، شبهوها، وهكذا، وقد استعمل فعل التشبيه في اثنين وخمسين موضعاً، ومن ذلك:

يُشَبِّهه (فَعُولٌ) في كلِّ شيءٍ، إِلَّا أَنْ زِيَادَةَ (فَعُولٌ) الْوَاوِ " (سيبويه، ١٩٨٨، ص ٦٣٦/٣).

### ٣- استعمال الاسم في التشبيه نحو: (مثل) وأشباه:

المثل هو الشَّبه، وهو من أعمِّ الألفاظ الموضوعية للمشابهة، وإن لم يكن كذلك في باب جمع التكسير، وقد استعمل سيبويه (مثل) في اثنين وأربعين موضعاً، واستعمل (أشباه) في موضعين.

وقد يُظنُّ أنَّ هذه الكلمة تستعمل للتمثيل وليس للتشبيه (المصدر السابق، ص ٥٨٦/٣، ٥٩٠، ٦٠٤، ٦٢٥، ٦٣٧، ٦٤٣)، ولكن يظهر للباحثة أنَّها وسيلة لجمع المتشابهات فقد يربط أمرًا بآخر لأنَّه مثله، قال: "شبهوا فِعَالًا بِفَاعِلٍ حين قالوا: شاهد وأشهاد. ومثل ذلك: قِيلَ وأقوال" (المصدر السابق، ١٩٨٨، ص ٦٤٢)، وكذلك استعمل (ومثله) عندما ذكر أنَّ تكسير (فَعَلَ) على (فُعَلَ) قليل مثل (فَعَلَ)، قال: "...ومثله: رَهْنٌ ورُهْنٌ" (المصدر السابق، ص ٥٧٧/٣)، وقد يشبه الأبنية ببعضها؛ لأنَّها تشترك في بناء الجمع كما في تكسير (فَعِيلٌ) على ما يُكسر عليه (فِعَالٌ وفُعَالٌ)، قال: "وهو بعد في الزنة والتحريك والسكون مثلها فهن أخوات" (المصدر السابق، ص ٦٠٢/٣)، وشبه تكسير (شمال) على (شمال) بتكسير (رسالة)، والجامع بينهما التأنيث، قال: "فقالوا: شمال كما قالوا: رسائل، إذ كانت مؤنثة مثلها" (المصدر السابق، ص ٦٠٧/٣)، واجتماع المفردات في علاقة ما وإن اختلف بناؤها قد يجمعها عند التكسير، وهو ما دلَّ عليه كلام العرب (المصدر السابق، ص ٦٤٣، ٦٣٧).

واستعمل سيبويه (أشباه) للربط بين جموع القلة والكثرة وفق استعمالات العرب، ومن ذلك كثرة إضافة العدد من ثلاثة إلى عشرة إلى جمع الكثرة، والأصل أن يضاف إلى القلة قال: "وقد يقولون ثلاث غرف وركب، وأشباه ذلك

الهاء في تكسير بعض المفردات جعله يجد وجهًا للتشبيه في تكسير (فَعِيلَةٌ) على (فُعَلٌ) والقياس فيها (فَعَائِلٌ). قال: "حين علموا أنَّ الهاء ذاهبة شبهوها بجِفَارٍ حين أجريت مجرى جُمَدٍ وجماد" (المصدر السابق، ص ٦١٠/٣)، ولذلك أيضًا شبه ما يجمع من المذكر بالتاء بالمؤنث الذي ليس له علامة تأنيث؛ لأنَّه بعد الجمع يصير مؤنثًا فالتأنيث يجمع الأبنية (السيرافي، ٢٠١٠، ص ١٤/٢٢٨)، وقد يُكسر بعض ما جاء اسمًا على (فَعِيلٌ) نحو: (فَصِيلٌ) على (فُعَلَانٌ)، وذلك قليل فيقال: (فَصِيلٌ وفِصْلَانٌ) شبهه العرب كما قال سيبويه (بِفُعَالٍ) نحو: (عُرَابٌ وغُرَابَانٌ)، ثم شبه الاسم بالصفة فمن قال: (فَصِيلٌ وفِصَالٌ) فهو يشبه قولهم: (ظَرِيفٌ وظِرَافٌ) قال: (وقالو فِصِيلٌ وفِصَالٌ شبهوه بظريف وظِراف؛ ودخل مع الصفة في بنائه كما دخلت الصفة في بناء الاسم) (سيبويه، ١٩٨٨، ص ٦٠٥/٣، ٦١٤، ٦٣٢).

ويشبه سيبويه الصفات أيضًا ببعضها، فالصفة إلى الصفة أقرب فـ(فَعَالٌ) يشبه (فَعِيلٌ)؛ لأنَّه يُكسر على (فُعَلَاءٌ) مثله، نحو: (جَبَانٌ وجُبَنَاءٌ، وكَرِيمٌ وكُرَمَاءٌ) قال سيبويه (١٩٨٨): "شبهوه بـ(فَعِيلٌ)؛ لأنَّه مثله في الصفة، والزنة، والزيادة" (المصدر السابق، ص ٦٣٩/٣).

وفي موضع آخر شبه الصفة من (فَعِيلٌ) بـ(فَاعِلٌ)؛ لأنَّه قد يُكسر مثله على (أفَعَالٌ)، نحو: (مِيَّتٌ وأموات، وشاهد وأشهاد) (المصدر السابق، ص ٦٤٢/٣)، و(فَاعِلٌ) كثيرًا ما يُكسر على (فُعَلٌ) نحو: (بازِلٌ وبُزْلٌ)، وعندها يُشَبِّهه بـ(فَعُولٌ) نحو: (عَمُودٌ وعُمُدٌ) (المصدر السابق، ص ٦٣١-٦٣٢)، كذلك قد يُكسر (فَاعِلٌ) على (فُعَلَاءٌ)، وعندها يشبهه سيبويه بـ(فَعِيلٌ) نحو: (شَاعِرٌ وشُعْرَاءٌ، وكَرِيمٌ وكُرَمَاءٌ)، وفي موضع آخر شبه (فَعِيلٌ) بـ(فَاعِلٌ)؛ لأنَّه يُكسر على (أفَعَالٌ) نحو: (أبِيلٌ وآبَالٌ، وشَاهِدٌ وأشهاد)، ثم شبه (فَعِيلٌ) بـ(فَعُولٌ)، قال: "شَبَّهَ هَذَا لِأَنَّ (فَعِيلًا)

...وثلاثة جروح وأشبه ذلك" (المصدر السابق، ص ٣/٥٨٠).

### ثانياً: التشبيه التقديري

هو أسلوب غير مباشر في التشبيه اعتمد فيه سيبويه على تحليل منطقي للجمع بين الأبنية، وتنظيمها.

#### ١- استعمال النظر:

حمل النظر على النظر من أقسام القياس، وقد ارتبط استعمال النظر بالمثل، أو الشبيه (حسن، ١٩٩٨، ص ٣٢٦)، وقد استعمل سيبويه كلمة (نظر) في اثنين وثلاثين موضعاً، وكلمة (نظائر) في ستة مواضع، ونجده يستعمل (النظر) في كثير من المواضع للدلالة إِمَّا على معنى الشبيه المتفق مع ما شُبه به في نفس الباب أو البناء، أو يكون بمعنى المقابل له في باب آخر، وقد ظهر أنه كثيراً ما يقرن النظر مع أساليب التشبيه اللفظي الأخرى مما يؤدي استعماله للنظر لبيان علاقة الشبه.

-ومن أمثلة استعماله للنظر بمعنى الشبيه أن المفرد مثلاً قد يخالف القياس في بابه، وهذا وإن كان شاذاً إلا أنه مقبول؛ لأن له شبيهاً في مفردات أخرى خرجت عن نفس الباب، فالقياس في تكسير (فَعَل): (أَفْعَل) وهو الأصل فيه، سيبويه، ١٩٨٨، ص ٣/٥٩٠، ويكسر أيضاً للكثرة على (فَعَال، و فُعُول )، وتكسیره على غير ذلك لا يُعرف إلاّ بالسّماع، قال سيبويه: "أمّا ما سوى ذلك فلا يُعلم إلاّ بالسمع ثم تطلب النظائر" (المصدر السابق، ص ٣/٥٦٨، ٥٩٠، ٦٠٤)، ولكن سُمع خروج (فَعَل) عن القياس نحو: تكسير (زُنْد) على (أزْنَاد)، ولكن له نظير وهو تكسير (أَنْف) على (آنَاف)" (سيبويه، ١٩٨٨، ص ٣/٥٦٨).

-وأمّا النظر بمعنى المقابل فيختلف؛ لأنّ الطرفين ليسا من باب واحد، ومنه مجيء الاسم المعتل نظيراً للاسم الصحيح، قال سيبويه (١٩٨٨): "ونظير فراخ وفروخ، قولهم: الدّلاء والدُّلي" (ص ٣/٥٨٣)، فالصحيح هو الأصل، والمعتل فرع منه. وما كان مؤنثاً من (فَعَل) ومعتل العين نحو: (ساق ودار) فالقياس تكسيه على (أَفْعَل) فيقال: أسوق، وأدور، وجعله نظيراً لـ(فَعَل) من الصحيح قال: "هذا قول يونس، ونظنه إنَّما جاء على نظائره في الكلام، نحو جَمَل وأجمل..." (المصدر السابق، ص ٣/٥٩١)، وكذلك ما جاء معتلاً من (فَعَل) اسماً للجنس نحو: (حَصَاة وَحَصَى وَحَصِيَات) نظيره من الصحيح (بَقْرَة وَبَقَر وَبَقَرَات) (المصدر السابق، ص ٣/٥٨٣)، وكذلك ما جاء من (فَعَل) معتل العين نحو: (سَوَط، وَثَوْب) يكسر على (أَفْعَال) دون (أَفْعَل) للثقل، وله في ذلك نظير من غير المعتل الذي لا ثقل فيه، نحو: (أفراخ، وأفراد)، وهو في المعتل أولى للثقل (المصدر السابق، ص ٣/٥٨٦)، وقد جاء له نظير أيضاً في قلة تكسيه على (فَعْلَان) نحو: (فَوَز وَفِيْزَان) إذ له نظير من صحيح العين نحو: (وَجْد وَ وَجْدَان)، وحتى في الاستغناء بـ(أَفْعَال) نحو: (لوح وألواح) له نظير في غير المعتل (المصدر السابق، ص ٣/٥٨٧)، وكثيراً ما يجمع بين المعتل، ونظيره من الصحيح نحو: (ريح وأرواح) من باب (فَعَل)، ونظيره من الصحيح: (بِئْرَ وَأَبَارَ وَبِئَار، وَجِدْعَ وَأَجْدَاع)" (المصدر السابق، ص ٣/٥٩٢)، وكذلك تكسير (فَعْلَة) من المعتل، نحو: (صَيْعَة على صَيْع) نظيره من غير المعتل: (هَضْبَة وَهَضْب)، وقد جاء التنظير هنا بين ما كُسر من المعتل على غير القياس وله نظير في الصحيح" (المصدر السابق، ص ٣/٥٩٤).

-وقد يكون (فَعَل) من الصحيح نظير لـ(فَعَل) من الصحيح أيضاً، وذلك عند الاستغناء بالقلة عن الكثرة في



" (ص ٢ / ١٩٦)، وفي موضع آخر أكد على أن وجود النظائر لا يعني قياسية التكسير، قال عن تكسير (فَعَلَة) على (فُعَل): "وليس بالأصل في (فَعَلَة) وإن وجدت النظائر" (ص ٣ / ٥٩٤).

## ٢- استعمال المنزلة

المنزلة هي المكانة، أو الدرجة، أو الرتبة، ولم يفسرها سيبويه رغم كثرة ورودها في كتابه، إلا أن معانيها المختلفة يُظهرها السياق (اليوسف، ٢٠٢١، ص ١٨)، وقد اعتمد سيبويه على استعمال المنزلة كأسلوب للتشبيه في واحد وثمانين موضعاً، و بعد تحليل ودراسة المواضع التي ورد فيها لفظ (المنزلة) في باب جموع التكسير تبين أنها تُعطي صورة تقريبية تحمل الإقناع، والحجاج، والتأثير، و تحفز الذهن لاستنتاج العلاقات، فالمنزلة مستوى افتراضيّ تعدى وظيفته في التشبيه، و صار بياناً للمادة اللغوية، وتوضيحاً لقيمتها، فالتشبيه يعطي المنزلة شيئاً لا يستحقه في الأصل ولكن علاقة المشابهة أهله لذلك.

ومن صور التنزيل ما يلي:

-تنزيل الباب الأقل استعمالاً منزلة الأكثر منه استعمالاً ليستحق بذلك تصرفاً في الجمع، ف (فِعَل) بمنزلة (فَعَل) وإن كان أقل منه، ولكنّه يُكسر على قياسه فصاراً بمنزلة واحدة نحو: (عَنب وأَعناب، و كَبِد وأكباد)، قال سيبويه (١٩٨٨): "وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فَعَلًا) فهو بمنزلة الفَعَل، وهو أقل في الكلام منها..." (ص ٣ / ٥٧٣).

- قد يتساوى البابان في الاستعمال فيستحقان نفس المنزلة فـ (فُعَل) يكسر على (أفَعَال) نحو: (عُنُق وأَعناق) وهو بمنزلة تكسير (فُعَل) نحو: (عَجَز وأعجاز)، قال: "وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فُعَلًا) فهو بمنزلة الفُعَل؛ لأنه قليل مثله" (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٧٤).

تكسير (فَعَل) نحو: تكسير (قَتَب) على (أَقْتَاب)، قال: "ونظير ذلك من باب الفَعَل الأَكْف والأرَاد" (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٧١) لأن الأصل أن يأتي لكل منهما جمعاً للقلة وآخر للكثرة، ولكن قد يستغني العرب بجمع القلة عن جمع الكثرة أو العكس.

- وقد ذكر سيبويه أن المضاعف في باب (فَعَل) يجري مجرى غير المضعف منه، وفي موضع آخر أشار إلى أن هذا ينطبق على المضعف في باب (فَعَل) إذ يكسر على قياس السالم منه فيقال: لَبَّ وألباب كما قيل: رَسَن وأرسان، ولذا حملة على باب (فَعَل)، قال: "كما جاء المضاعف في باب (فَعَل) على قياس غير المضاعف فكل شيء دخل المضاعف ممّا دخل الأول فهو له نظير" (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٧٢).

- وكذلك أشار سيبويه إلى أن بنات الحرفين نحو: (بَرَة وبُرَى) كُسرَت على قياس نظائرها من الثلاثي التي لم يحذف منها شيء" (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٩٩)، باعتباره أصله المفترض، فكان هذا حملاً على اللفظ.

- وكذلك تكسير الأعجميّ المعرب نحو: (مَوْج وموازجة) جاء على قياس نظائره من كلام العرب نحو: (صِقل وصياقلة) (المصدر السابق، ص ٣ / ٦٢٠؛ الأستراباذي، ١٩٩٨، ص ٢ / ١٨٦).

واستعمال سيبويه للنظير يعطيه منزلة أعلى من مجرد الاستشهاد، ففيه توضيح للقاعدة، وكأنّه بذكر النظير يدعم المشبه به بذكر المشبه (العزام، ٢٠١٨، ص ١٨٨)، وقد لا يلتزم سيبويه بذكر النظائر إن دلّ دليل على الحكم، ولكن في باب جموع التكسير "اعتمد على النظائر لكثرة العلاقات بين الأبنية فاحتاج الأمر إلى طلب النظائر ليس فقط لوضع القاعدة بل للتفسير، والتعليل، والاستشهاد" (حسن، ١٩٩٨، ص ٣٣٤)، وقد أشار سيبويه (١٩٨٨) إلى أن علاقة النظير بنظيره إن كثر في كلام العرب تميز لهم التغيير، قال: "فالعرب ممّا يُغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره.

الصحيح في نفس الباب (المصدر السابق، ص ٣/ ٣٨٠، ٥٧٨-٥٧٩، ٥٨١، ٥٩٤-٥٩٥) فيجمع بينهما في الحكم فيذكر أن بنات الواو والياء بمنزلة غير المعتل.

-تنزِيل المضعف منزلة السالم من التضعيف، فيكسر مثله<sup>(٢)</sup>، فالاسم المضعف من (فَعْلَة) يكسر مثل السالم من التضعيف، قال: "والمضاعف في هذا البناء بتلك المنزلة، تقول: سَلَّةٌ وَسَلَالٌ وَسَلَّاتٌ..." (المصدر السابق، ص ٣/ ٥٧٩).

- تنزِيل ما كان ثلاثياً ورابعه حرف مد منزلة ما ألحق به من الرباعي الذي رابعه مد، قال: "وكُلُّ شيءٍ من بنات الثلاثة قد ألحق ببنات الأربعة فصار رابعه حرف مد فهو بمنزلة ما كان من بنات الأربعة له رابع حرف مد..." (المصدر السابق، ص ٣/ ٦١٣).

-تنزِيل المفردات المختلفة في الوزن في منزلة واحدة لاتفاقها في التكسير نحو: (صحراء وحُبلى) فهما بنفس المنزلة؛ لأنَّهما يكسران على (فَعَالِي) (سيبويه، ١٩٨٨، ص ٣/ ٦٠٩)، وكذلك المفرد من (فِعَالَة، وَفَعَالَة، وَفَعُولَة) بمنزلة (فَعِيلَة) مثل: (صحيفة وصحائف)؛ لأنَّه يُكسر على (فَعَائِل) نحو: (رسالة ورسائل، وحمّامة وحمائم، ودُوَابَة ودَوَابِب وَحَمُولَة وَحَمَائِل) (المصدر السابق، ص ٣/ ٦١٠-٦١١)، فكلُّها تشترك في عدد الأحرف، والوزن، ونوع الزيادة، ومن الأبنية التي تشترك في المنزلة أيضًا (فَعَال) فهي بمنزلة (فَعُول)، و(فَعَال) (المصدر السابق، ص ٣/ ٦٣٩)؛ لأنَّها كلُّها تُكسر على (فُعَل). نحو: (صَبُورٌ وَصُبْرٌ، وَجَمَادٌ وَجُمْدٌ، وَكِنَازٌ وَكُنُزٌ).

والمنزلة كما ظهر تُعطي الحكم للمشبه؛ لأنَّها تجمع بينه وبين المشبه به بعلاقة واضحة ممَّا أتاح لسبويه إطلاق أحكام

- قد يشترك الببان في الزيادة، والحركة، والسكون فيكونان في نفس المنزلة (المصدر السابق، ص ٣/ ٦١١)، نحو تنزِيل: (فَعَال) منزلة (فَعَال) في القلة والكثرة، نحو: (قَدَالٌ وَأَقْدَلَةٌ وَقُدْلٌ، وَجَمَارٌ وَأَجْمِرَةٌ وَجُمُرٌ) قال: "وَفَعَالٌ فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ بِمَنْزِلَةِ فَعَالٍ" (المصدر السابق، ص ٣/ ٦٠٣)، وكذلك (فَعَال) بمنزلة (فَعَال) ولكن في جمع القلة فقط، وفي هذا تخصيص للمنزلة بجمع القلة، نحو: (عُرَابٌ وَأَعْرَبَةٌ، وَجَمَارٌ وَأَحْمَرَةٌ)، قال: "وَأَمَّا مَا كَانَ (فَعَالًا) فَإِنَّهُ فِي بِنَاءِ أَدْنَى الْعَدَدِ بِمَنْزِلَةِ (فَعَالٍ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ إِلَّا الْكُسْرُ وَالضَّمُّ..." (المصدر السابق، ص ٣/ ٦٠٣)، وقد ذكر أيضًا أَنَّ (فَعَال) بمنزلة (فَعَال) مراعاة لتداخل اللغات عند الجمع ف (حُوَار) بضم الحاء يُكسر على (أحورة) للقلة، و(حيران) للكثرة، ومن يكسر الحاء يقول أيضًا: (حيران) للكثرة، قال: "جعلوا هذا بمنزلة (فَعَال) كما أنَّها متفقان في بناء أدنى العدد" (المصدر السابق، ص ٣/ ٦٠٣).

ومن صور التخصيص في المنزلة أيضًا أنَّه جعل تكسير (فَعِيل) للقلة بمنزلة (فَعَالٌ وَفَعَالٌ) للشبه بين هذه الأبنية فيقال: (جَرِيْبٌ وَأَجْرِيْبَةٌ)، كما يقال: (جَمَارٌ وَأَجْمِرَةٌ، وَعُرَابٌ وَأَعْرَبَةٌ) (المصدر السابق، ص ٣/ ٦٠٤)، فالزيادة في المفردات هنا لم تكن للإلحاق، بل للمد؛ ولذا اشتركت في المنزلة وهي صيغة الجمع.

-تنزِيل المعتل منزلة الصحيح فيستحق بذلك أن يُكسر مثله نحو: (ظبي، ودلو، وئدي) إذ تكسر مثل الصحيح ممَّا جاء على (فُعَل) قال: "الياء والواو بتلك المنزلة، تقول: ظبيٌّ وظبيان وأظب وظبياء، كما قالوا: كلب وكلبان وأكلب وكلاب..." (المصدر السابق، ص ٣/ ٥٦٧)، وكذلك تكسير بنات الواو، والياء من (فَعْلَة) نحو: (رَكْوَةٌ وَرِكَاءٌ وَرَكَوَاتٌ) جاء بمنزلة الصحيح نحو: (فَصْعَةٌ وَفِصَاعٌ وَفِصَعَاتٌ)، وكثيرًا ما يجعل المعتل عند التكسير بمنزلة

(٢) كثيرًا ما يجتمع حكم المضعف بالمعتل في حملها على الصحيح، وإن لم

يذكر لفظ المنزلة (سيبويه ١٩٨٨، ص ٣/ ٥٧٩، ٥٧٣، ٥٦٧).

### الوظيفة الأولى: القياس

كثيراً ما لجأ سيبويه إلى توظيف التشبيه لإعطاء المشبه حكم المشبه به، فصار القياس المعتمد على التشبيه مقاربة بين واقع المشبه والمشبه به، ومقاربة بين الأصل والفرع، فجاء الأصل في موضع المشبه به، والفرع في موضع المشبه على اختلاف في موضع الأصل إذ قد يكون فرعاً في حد ذاته. وقياس الشبه هو حمل فرع على أصل بسبب تشابههما ممّا يجعل المشبه يأخذ حكم المشبه به (الأنباري، ص ١٠٠-١٠١، ١٠٥، ١٠٧، ١٩٧)، فلا يقال هذا قياس هذا إلا إذا كان بينهما مشابهة، ويُعرف بقياس التمثيل، وقد عمل به أكثر النحويين، ولا يشترط علاقة الفرع بالأصل عند التشبيه (النجار، ١٩٩٤، ص ٨٠) في باب جموع التكسير.

وهذا النوع من القياس يجمع الحكم، والعلّة معاً لبيان علاقة التشبيه سواء كانت بنيويّة، أو دلاليّة، وقد تختلف العلة التي عُلق عليها الحكم في الأصل للمشبه به فلا يشترط اتحاد العلة بينها (الكندي، ٢٠٠٨، ص ٨٩؛ عبد، ٢٠١٨، ص ٩٩)، ومن ذلك:

-قياس المعتل على الصحيح، وقد شُبه به، وأخذ حكمه، نحو تكسير: (فَعَل) من المعتل نحو: (ظبي وظبيان وأظبٍ وظباء) كما كُسر الصحيح منه: (كلب وكلبان وأكلب وكلاب)، ومنه قولهم في تكسير (فَعَل) من المعتل نحو: (عُصي) كما قالوا: (أُسود) من الصحيح، والجامع بينهما جمع الكثرة (فُعُول) (سيبويه، ١٩٨٨، ص ٣/٥٦٧، ٥٧٢).

-وكذلك المضعف فرع عن الصحيح فقالوا في تكسير (فَعَل) من المضعف: (صَكُّ وأصْك وصكّك وصكوك) كما قالوا: (فَرخ، وأفْرُخ وفراخ وفُرُوخ) (المصدر السابق، ص ٣/٥٦٧) من السلم من التضعيف، ومُجِل المضاعف الصحيح من باب (فَعَل) على المضاعف الصحيح من باب (فَعَل) قال سيبويه: "فإن بُني المضاعف على (فَعَال، أو فُعُول، أو فَعْلان، أو فُعْلان فهو القياس... كما جاء المضاعف في باب

معياريّة على الأبنية التي تشترك في المنزلة، فلم تكن المنزلة وسيلة للتشبيه فقط، بل هي كما ذكر أحد الباحثين أداة وظفّها سيبويه للحجاج جمعت بين التأثير النظري، والتأثير العملي، فجاء الاستدلال الحجاجي بها للتصريح بالحجة من جهة، ومن جهة أخرى للاستنتاج (حسنائي، ٢٠١٤، ص ١٦٧)، فأسهمت بذلك في بناء القواعد الصرفيّة لجموع التكسير.

وقد نحا النحويون سبيله في إظهار علاقة التشبيه بألفاظ تقديرية أو لفظية تدلّ عليها، نحو: المنزلة، والشبيه، والنظير، وأجري مجرى كذا... (المبرد، د. ت، ص ١٩٧/٢؛ السيرافي، ٢٠١٠، ص ١٤/١٦١؛ الصيمري، ١٩٨٢، ص ٢/٦٦٠ - ٦٦١، ٦٦٧، ابن هشام، ١٩٧٩، ص ٨٨٩). ومما سبق يظهر أنّ علاقة المشبه بالمشبه به في باب جموع التكسير تتميز بتقديم الجموع، والمفردات في صورتين تفصيليّة، و عامة في نفس الوقت، وذلك من خلال تداخل العلاقات في التشبيه، بل ووجود وسيط في التشبيه (النجار، ١٩٩٤، ص ٨٢)، يجمع بين الأبنية بطريقة تفصيليّة ممّا يؤدي إلى ترابط المفردات، والأوزان ببعضها بصور متعددة، فنجد كثيراً من القواعد، والأحكام النحويّة تعتمد على علاقة المشابهة (الخطاب، ١٩٨٨، ص ١٤، ٢٤)، فيعطى المشبه حكم المشبه به وإن لم يكن بينهما شبه ظاهر بل قد لا يكون مثله في جميع أحواله. وقد استعمل سيبويه في بعض المواضع أساليب التشبيه المختلفة معاً ممّا يدلّ على أنّ علاقة التشبيه في هذا الباب تقوم على مبدأ وجود علاقة ما، ووجه شبه متفاوت درجته بين المشابهات؛ لذا قال سيبويه إنّ العرب يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله.

### المبحث الثاني:

وظيفة الشبه وأثره في بناء القاعدة الصرفيّة لجموع التكسير

(المصدر السابق، ص ٣ / ٦١٢-٦١٣)، أي قاس الثلاثي المزيد بالرباعي المجرد؛ لأنَّهما متساويان في عدد الأحرف. -جرى قياس تكسير ما ألحق بالرباعي، ورابعه حرف مد على تكسير الرباعي الذي رابعه مد (المصدر السابق، ص ٣ / ٦١٣).

-جرى قياس تكسير الصفة إذا استعملت استعمال الأسماء على قياس تكسير الاسم، نحو: (حاجر وحُجران، وصاحب وصُحبان) (المصدر السابق، ص ٣ / ٦١٤). -ويكسر الاسم المحذوف منه حرف، ولكن لحقت به هاء التأنيث على قياس تكسير ما لم يحذف منه شيء (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٩٨-٥٩٩، ٦٠٩-٦١٠). - وكما هو واضح فسيبويه اعتمد في القياس على الشبه اللفظي بين الكثير من الجموع، والمفردات، والقائم على الوزن، والبناء، وعدد الحروف، والحركات، والزيادة، ونوعها، والتأنيث، والتذكير، وكذلك الحذف، وغير ذلك.

ومقابل ذلك أجرى قياساً خاصاً وضع به قاعدة استثنائية لجمع التكسير تقوم على الاجتماع في المعنى، وقد صرح بأنَّه ليس بالأصل أي ليس بالقياس في باب التكسير (المصدر السابق، ص ٣ / ٦٥٠)، ولكنَّ العرب قد يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد (الوراق، ١٩٩٩، ص ٥١٩، ٥٢١). ويُلاحظ فيما تقدم أنَّ سيبويه لم يوظف الشبه في القياس إلاَّ اعتماداً على استعمالات العرب حتى فيما يعرف بالاستغناء، أو الاقتصار، أو التقارض (عبد المقصود، ٢٠١٧، ص ٢٠٠)، فسيبويه بنى القواعد على لغة حيَّة مستعملة جاءت قبل القاعدة. فقد رأى العلاقات القائمة، والمتبادلة فيما يندرج في الباب الواحد، ثم عمد إلى توظيف الشبه بين ما كان خارجاً عن باب، وبين ما شُبه به فلم يخرج عن الاستعمالات الحيَّة لكلام العرب، قال ابن جني (د.ت): "ولمَّا كان النحويون بالعرب لاحقين وعلى سمتهم آخذين... جاز لصاحب هذا

(فَعَل) على قياس غير المضاعف، فكلُّ شيء دخل المضاعف ممَّا دخل الأول فهو له نظير" (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٧٢).

-قياس (فِعْل) على (فَعْل)، قال: "وكما قالوا: (فرخ وأفراخ وفِراخ) قالوا: (قدح وأقداح وقداح) جعلوها كَفَعْل" (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٧٦).

-وكذلك جاء قياس الشبه بين أوزان المفرد باعتبار قلة تكسيرها على وزن معين، ومنه قلة تكسير (فَعْل) على (فُعْل)، نحو: (أَسَدٌ وأُسْدٌ) شبهه بقلة تكسير (فَعْل) على (فُعْلَة) (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٧١، ٥٩١)، وقد يجري القياس باعتبار قلة استعمال المفرد، ومنه قياس تكسير (فَعْل) على (أَفْعَال) بتكسير (فَعْل) و(فَعْل) عليه، وإن كان (فَعْل) أقلَّ منهما في الكلام (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٧٣).

-وقياس القليل على ما هو أكثر منه فيه إثبات لأوجه الاستعمال، وما سمع عن العرب فـ(فِعْل) لم يسمع سيبويه منه سوى (إِبِل) قال: "وقالوا: أبال كما قالوا: أكتاف فهذه حال ما كان على ثلاثة أحرف وتحركت حروفه جُمع" (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٧٤).

-جرى قياس تكسير الاسم الثنائي على قياس تكسير الثلاثي، نحو: (يَدٌ وأَيْدٍ، ودَلْوٌ وأَدْلٍ)، فبنات الحرفين تكسر على قياس نظائرها التي لم تحذف (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٩٧-٥٩٨).

-جرى قياس تكسير ما زاد عن الثلاثة ممَّا يقع على الجميع وواحد بالتاء على قياس تكسير الثلاثي، كما ثبت في كلام العرب، نحو قولهم: (دَجاجة ودِجاج، وطلحة وِطلاح) (المصدر السابق، ص ٣ / ٦١١-٦١٢).

-جرى قياس الثلاثي المزيد بحرف فصار بناؤه رباعياً بالرباعي، نحو: (خَنَجِرٌ وخَنَاجِرٌ، وجَدُولٌ وجَدَاوِلٌ)

ذلك بالأصل" (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٦٨)، وأجاز ذلك؛ لأنَّ العرب استعملته.

- وتأثير قلة استعمال المفرد، أو كثرته، وعلاقة ذلك بالجمع جعلته يربط بين (فَعَل) و(فَعَلَ) و(فَعِل) لاشتراكها في لزوم التكسير على (أفَعَال)، فوضَّح صور استعمال كلِّ منها من حيث القلة والكثرة (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٧٤ - ٥٧٥)، وقلة المفرد في الكلام تؤثر على تكسيه، ومنه قوله عن تكسير (فَعِل): "فلم يفعل به ما فَعِل بـ(فَعِل) إذ لم يكن كثيرًا مثله. كما لم يجيء في مضاعف (فَعَلَ) ما جاء في مضاعف (فَعَلَ) لقلته. ولم يجيء في بنات الياء والواو في مضاعف (فَعَلَ) جميع ما جاء في بنات الياء والواو من (فَعَلَ) لقلتها..." (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٧٣)، ومنه أيضًا أن ما كُسِر من (فَعَلَ) على (فَعِل) قليل، نحو: (أَسَدٌ وَأُسْدٌ) لذا شبهه بتكسير (فَعَلَ) على (فِعْلَةٌ) نحو: فَعَّعَ وفَعَّعَةٌ؛ لأنَّه قليل أيضًا (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٦٨، ٥٧١)، وكذلك ربط بين تكسير الاسم الثلاثي من (فَعَلَ) بتكسير (فَعَلَ) وجعله بمنزلة؛ لأنَّه قليل مثله في الاستعمال، وأسلوب سيبويه في ذلك أثار الأذهان لمعرفة حدود علاقة الشبه بين الجموع، والمفردات. فوثق بذلك لغات العرب، وأشار بعنايته تلك إلى أنَّ التشبيه عنده كما يعطي قوة للحكم إلاَّ أنَّه لم يخرج به عن استعمالات العرب، فاعتنى بالربط بين الجموع أو المفردات وفقًا لدرجة استعمالها.

- وقد أظهر التشبيه أنَّ الخروج عن القياس أيضًا قد يكون وجهًا للشبه فسيبويه ربط بين زيادة الهاء عند تكسير (فَعَلَ) على (فَعَال)، وهو قليل على زيادتها في تكسير (فَعَلَ)، نحو: (فَعَلٌ وفِعَالَةٌ، وحَجَرٌ وحِجَارَةٌ)، فأشار إلى أنَّ التوكيد والمبالغة معنى يدخل في جمع التكسير بإضافة التاء لتحقيق معنى التأنيث (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٦٨، ٥٧١؛ الأستراياذي، ١٩٨٨، ص ٢ / ٩١، ٩٦).

العلم أن يرى ما رأوا... لاسيما والقياس إليه مصغ، وله قابل، وعنه غير متناقل" (ص ١ / ٣٠٩)، وذكر بعض الباحثين أنَّ سيبويه استدلَّ بقياس الشبه لدعم أرائه اللغويَّة؛ لأنَّه الأساس لوضع القواعد اللغويَّة. (عبد، ٢٠١٨، ص ٩٩؛ الشوشترى، ٢٠١٠، ص ٢٨، ٦١).

ولقياس الشبه دور واضح عندما تترامم الأقيسة بين أبنية المفردات، والجموع، فله وظيفة تتجاوز وضع القاعدة القياسية ابتداءً، بل تتعداه إلى توضيح القياس المطرد وما خرج عنه، والتسويق بين الأقيسة المتعارضة، وبه أيضًا تنتقل الأحكام بسهولة بين المشبه به والمشبه لما بينهما من شبه.

#### الوظيفة الثانية: ربط الجموع والموازنة بينها

ترتبط هذه الوظيفة بقياس الشبه، ولكن لها خصوصيتها في باب جموع التكسير؛ لأنَّها ليست وظيفة قياسية، بل هي محاولة لتوضيح القاعدة التي قدَّما القياس من خلال إيضاح بعض الأبنية بذكر غيرها، وعقد مقارنات بينها تحقق توازنًا لغويًا عند المتلقي.

وسيبويه استعمل أساليب التشبيه المختلفة للربط بين الجموع أو مفرداتها، واستثمر ذلك في توضيح علاقات متوازنة ومنطقية بينها تعتمد على تقديم صورة متكاملة للاستعمال اللغوي ومن ذلك:

- استعمل سيبويه (كما) للربط بين باين أو أكثر لاشتراكها في أمر ما، نحو: قلة ما جاء من (فَعَلَ) فهو أقل ممَّا جاء على (فَعَلَ)، وهذه الموازنة ذكرها أيضًا في (فَعَلَ) فهو أقل من (فَعَلَ) قال: "وقلما يجاوزون به؛ لأنَّ هذا البناء نحو: كَتَبَ أقل من فَعَلَ بكثير، كما أنَّ فَعَلًا أقل من فَعَلَ" (سيبويه، ١٩٨٨، ص ٣ / ٥٧٣).

- واستعمل سيبويه (كما) أيضًا للربط بين بعض ما جُمِعَ على غير القياس مع قلته بالجمع القياسي لنفس الباب، قال: "وربَّما كُسِرَ الفَعْلُ على فِعْلَةٍ كما كُسِرَ على فِعَالٍ وفُعُول، وليس

(المصدر السابق، ص ٣ / ٥٧٨)، و بقوله (فأدخلوا) أظهر الترابط الذي أحدثه الشبه عند تكسير المفردات. ويظهر من ربطه تكسير (فَعَل) من المعتل بالياء للقلّة على (أفْعال)، وللكثرّة على (فُعول)، نحو: (بَيْت) بالصحيح نحو: (فَرخ) ، اهتمامه بالموازنة بين ما كان معتلاً بالواو، ويكسر على (فعال)، وبين المعتل بالياء، ويكسر على (فُعول)، بالنظر إلى كراهية اجتماع الضمة في الياء ، والواو بعد الياء (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٩٠-٥٩١)، فالعلاقة بين (فَعَال و فُعُول) القائمة على التشابه حقت تعويضاً، وتعادلاً لغوياً يبيح تناوبها على المعتل كاشتراكها في تكسير الصحيح، قال : "وذلك لأنَّ فُعُولاً وفعالاً كانا شريكين في (فَعَل) الذي هو غير معتل..." (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٨٩).

- وقد ربط كذلك بين (فعال) و(فَعِيل)؛ لأنَّهما أختان فيقال مثلاً: (طَوِيل و طُوَال، شَجِيع و شُجاع)، وتدخل في مؤنث كلِّ منهما الهاء (المصدر السابق، ص ٣ / ٦٣٤، ٦٣٨)، وقد يشير إلى هذه العلاقة بالمشاركة، فالوزنان شريكان في تقاسمان أبنية المفرد بها يناسبهما.

- وقد اعتنى سيبويه بتوضيح تأثير التشابه الشكلي بين الأبنية (المصدر السابق، ص ٣ / ٦٣٤-٦٣٥) في الاشتراك في صيغ التكسير، وليس فقط بين الأسماء فيما بينها بل ربط بين تكسير الصفة، والاسم إذا اتفقا في البناء، فتارة يوضح المخالفة بينهما، وتارة يوضح اتفاقهما في التكسير (المصدر السابق، ص ٣ / ٦٢٦، ٦٢٩، ٦٣٠) قال: "(وأما ما كان (فَعَالاً) فإنَّهم يكسرونه على (فَعَال)، كما كسروا الفَعْل، وانفقا عليه كما أنَّهما متفقان عليه في الأسماء" (المصدر السابق، ص ٣ / ٦٢٨).

- وكذلك ربط بين المذكر والمؤنث في التكسير، ومنه أنَّ الهاء إذا لحقت بالصفة من (فَعِيل) فإنَّ المؤنث منها يوافق المذكر في التكسير على (فَعَال) نحو: (ظريف و ظريفَة

- وربط بين بابين أيضاً من حيث تكسير بعض مفرداتها على غير القياس فالقياس في (فَعَل) للقلّة (أفْعال)، ولكن جاء منه نحو: (أعص، وأزْمُن)، وكذلك القياس في (فَعَل) للقلّة (أفْعَل) ولكن جاء منه نحو: (أزْنَاد و أفْرَاح)، وكذلك ربط بينهما في تكسير المضعف منهما وقياسه في كلِّ منهما على الصحيح (سيبويه، ١٩٨٨، ص ٣ / ٥٦٨، ٥٧٢).

- وقد يربط بين بابين مختلفين لبيان استغناء العرب ببعض الأبنية عن بعضها، والاستغناء شائع في التكسير؛ لقوة العلاقات بين أبنيته، نحو: الاستغناء بـ(أفْعال) عند تكسير (فَعَل) للقلّة والكثرّة، نحو: (قَتَب و أقْتاب) إذ شبهه بالاستغناء بـ(أفْعَل) وهو للكثرّة عند جمع (فَعَل) نحو: (كَفَّ و أكْف)، والمقصد إظهار الاستغناء بـ (أفْعَل) كأصل، والاستغناء ب (أفْعال) كفرع عنه (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٧٠-٥٧١، ٥٧٥).

- وربط كذلك بين بابين أو أكثر لبيان عدم مجاوزتهم لبناء تكسير معين، قال سيبويه، (١٩٨٨): "وربما لم يجاوزوا أفعالاً في هذا البناء كما لم يجاوزوا الأفعَل والأفعال فيما ذكرنا" (ص ٣ / ٥٧٥)، وهنا يربط بين باب (فَعَل) و(فَعَل) و(فَعَل).

- والتقارص في الاستعمال قائم على الشبه بين المتقارصين فنجده ربط بين بابين نحو: (فَعَال و فُعُول)؛ لأنَّهما يتناوبان على تكسير بعض أوزان المفرد؛ لأنَّهما أختان (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٧٣، ٥٧٨، ٥٩٠)، كما في تكسير (رَجُل على رِجال) فهو مشبه

بتكسير (ضَلَع على ضُلوع)، وكذلك في تكسير (بُدْرَة على بُدُور) والقياس فيه على (فَعَال) نحو: (قَصْعَة و قِصَاع) ربط بينه وبين (فَعَل) أيضاً ، فقال : " فأدخلوا فُعُولاً في هذا الباب؛ لأنَّ فَعَالاً و فُعُولاً أختان، فأدخلوها ههنا كما دخلت في باب (فَعَل) مع (فَعَال)، غير أنَّه في هذا الباب قليل..."

وسيويه مع أن ما جاء على أصله لا يُعلل له، ولكن بعد دراسة منهجية سيويه ظهر أنه يُعلل لكل ما يراه محتاجاً إلى التوضيح لا لدفع اللبس فقط بل لتثبيت حكم الأصل، واعتاده في علاقة التشبيه على ما سمعه عن العرب أوقفه على استعمالهم، فاستنبط منها العلل، قال: "وإنما تسمع ذا ثم تأتي بالعلة والنظائر" (سيويه، ١٩٨٨، ص ٣ / ٦٢٣)، ولا يمكن أن يُجزم بأن التعليل لا يصاحب الاستقراء والقياس" (الخطيب، ٢٠٠٦، ص ٥١٤) عند سيويه؛ لأن له من العقل، والذكاء، وعمق التفكير ما يمكنه من ذلك، فالتعليل عنده هو تفسير لكلام العرب من كلامهم، وهو مدعاة لإعمال الفكر لإيجاد الروابط، وتحليل العلاقات، وقد ظهر للباحثة أن المشابهة ليست علة يخرج بها<sup>(٣)</sup>، بل هي علاقة يعلل لها.

والتعليل للمشبه سواء وافق القياس أو خرج عنه يكون بذكر العلة التي أجازت اشتراكه في حكم المشبه به، وقد جاء في عدة صور منها:

#### التعليل بالمشابهة اللفظية:

- قد تشترك بعض المفردات في عدد الأحرف أو البناء أو الزيادة، ولذا قد تشترك أيضاً في بناء الجمع، نحو: (أبال) جمع (إبل) كسره العرب مثل تكسير (كَيْف) فقالوا: (أكتَاف)؛ لأن كلاً منها ثلاثي تحركت كل حروفه (سيويه، ١٩٨٨، ص ٣ / ٥٧٤)، وحركة الفاء، أو العين تُعد تعليلاً للشبه أيضاً فقد يكون الاختلاف في حركة الفاء، ومع ذلك تكون الكلمة بمنزلة غيرها نحو: (حِمار وأحمره، وغُرَاب وأغربة) (المصدر السابق، ص ٣ / ٦٠٣)، فـ(فَعَال) بمنزلة (فَعَال) لأنه مثله في الزيادة والتحرك والسكون إلا أن الفاء مفتوحة، وفي موضع آخر جعل (فَعَالَة، وفَعَالَة، وقَعُولَة) تجتمع في

وظرف) (المصدر السابق، ص ٣ / ٦٣٦)، وقد يجمع التأنيث بين الأبنية، ومنه أن (فَعُولًا) من الصفات يستوي فيه المذكر والمؤنث، ويكسر على (فُعَل) ، نحو: (صبور وصُبْر)، ولكن قد يُكسر على (فَعَائِل) إن كان للمؤنث نحو: (عجوز وعجائز)، كما كسرت الأسماء، وكما جمعوا (فَعِيلَة) نحو: (صَبِيحَة وَصَبَائِح)؛ لأنه مؤنث مثله. (المصدر السابق، ص ٣ / ٦٣٦-٦٣٧).

- وقد قارن سيويه بين أوزان المفرد الثلاثي للصحيح والمعتل من حيث الاستعمال وتأثير ذلك على أبنية التكسير مستعملاً في ذلك علاقة التشبيه في هذه الموازنة، فالعرب يدخلون الجموع في بعضها؛ لأنها جموع للاسم الثلاثي، حتى المزيد من الثلاثي يرجع إلى الثلاثي (ابن السراج، ١٩٩٩، ص ٢ / ٤٣٣)، قال المبرد (د. ت): "واعلم أن فَعَالًا، وفَعَالًا، وفَعَالًا، وفَعِيلًا، وفُعُولًا ترجع في الجمع في أدنى العدد إلى شيء واحد؛ لأنها مستوية في أنها من بنات الثلاثة، وأن ثالثها حرف لين" (ص ٢ / ٢١٢)، وسيويه جعلها في منزلة واحدة كما ذكر سابقاً.

#### الوظيفة الثالثة: التعليل

أولى سيويه التعليل عناية كبيرة في كل أبواب كتابه؛ لأن التعليل من أركان القياس، وقد أثر على من بعده فقد انشغل العلماء قديماً بالعلل فصنفوها، وقسموها، وكذلك اهتم الباحثون حديثاً بالتعليل عند سيويه، قال أحد الباحثين عن التعليل بشكل عام: "والتعليل - هنا - من مقتضيات النظرية إذ هو الذي يمنحها صفة التماسك والتناسق من خلال عمل الفكر التنظيري الذي يرجع الظواهر المدروسة إلى أصول تجمعها، وضوابط تحكمها..." (الخطيب، ٢٠٠٦، ص ٥٨٩).

والتعليل عند سيويه كان واضحاً، وأعطى التشبيه قوة وثباتاً، وقد وجدت الباحثة أن التعليل مرتبط بالأصل عند

(٣) ذكرت الباحثة: سنا حسين (٢٠١٨) أن المشابهة علة عند سيويه

مثل تكسير الاسم نحو: (جَمَلٌ وأَجْمَالٌ)، قال: "فشبهوا هذا بالأسماء لأنَّه بزنتها وعلى بنائها" (المصدر السابق، ص ٣ / ٦٣١).

وفي مواضع أخرى جاء تكسير الصفة من (فَعَلَ) على (فِعَالٌ) نحو: (حَسَنٌ و حِسَانٌ) مثل تكسير الصفة من (فَعَلَ)، نحو: صَعَبٌ و صِعَابٌ، فالصفة إلى الصفة أقرب، قال سيبويه (١٩٨٨): "كما كسروا (الفَعْلُ) واتفقا عليه كما أنَّها متفقان في الأسماء" (ص ٣ / ٦٣٢) فالشبه بين أوزان الأسماء والصفات قد يجمعها عند التكسير، ولذلك أمثلة كثيرة، قال سيبويه (١٩٨٨): "وما يشبه من الأسماء بهذا كما تُشَبِّه الصفة بالاسم: سِرْحَانٌ و صِبْعَانٌ، وقالوا: سِرَاحٌ و صِبَاعٌ لأنَّ آخره كآخره، ولأنَّه بزنته فُشِّبَ به، وهم ممَّا يشبِّهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء" (ص ٦٤٦).

وقد أشارت إحدى الباحثات إلى أنَّ درجة شبه الصفة بالفعل تؤثر في صور جمعها (النجار، ١٩٩٤، ص ٨٢)، وذلك موافق لاستعمالات العرب فالاسم يتمكن من التكسير أكثر من الصفة؛ لأنَّه الأصل (سيبويه، ١٩٨٨، ص ٣ / ٦٣٠، ص ١ / ٢٠ - ٢١).

#### التعليل بالمشابهة المعنويَّة:

أظهر سيبويه (١٩٨٨) المشابهة المعنويَّة كعلة لتكسير بعض المفردات مثل غيرها وذلك مبني على استعمال العرب، قال: "وقد قالوا: النُّمُورُ والوعولُ شبهوها بالأسود" (ص ٣ / ٥٧٣)، فجمع (نَمِرٌ و وَعِلٌ) على (فُعُولٌ) والأصل في بناء (فَعِلٌ) الاقتصار على جمع القلة لقلة استعماله، ولكنَّه هنا شَبِّهه بسباب (فَعَلَ) وهو أكثر منه استعمالاً وتصرفاً، ولعل ما سوَّغ ذلك التشابه الدلالي، فالنمور، والأسود، والوعول حيوانات بريَّة. فارتباط بعض المفردات في دلالتها على شيء معين قد يجعلها تشترك في بناء الجمع، ومن ذلك اشتراك أطراف

التكسير على (فَعَائِلٌ) فصارت بمنزلة (فَعِيلَةٌ)؛ لأنَّه عدة حروفها واحدة، ومتفقة في الزيادة ونوعها، قال: "كما أنَّ زيادة (فَعِيلَةٌ) مد فوافقت" (المصدر السابق، ص ٣ / ٦١١)، ومن ذلك الشبه في حروف الزيادة، فد (فَعُولٌ) أنزلت منزلة (فَعِيلٌ)؛ لأنَّها كفعيل في كل شيء إلا أنَّ زيادتها واو، (المصدر السابق، ص ٣ / ٦٠٧)، والتشابه اللفظي بين الأبنية يقوم أيضاً على تقريبها من بعضها حتى فيما يعرض لها من حذف، أو تخفيف، أو زيادة (المصدر السابق، ص ٣ / ٦٠٢، ٦٤٥)، فما كان على حرفين ولم تلحق به علامة تأنيث، وكان أصله (فَعَلًا) نحو: يد، ودم أي كان أصله من ثلاثة أحرف نحو: ظبي، أو تحركت عينه نحو: خَرَبٌ، فهو يتفق مع الثلاثي الذي لم يحذف منه شيء في التكسير، قال سيبويه (١٩٨٨): "أمَّا ما كان أصله (فَعَلًا) فإنَّه إذا كُسر على بناء أدنى العدد كُسر على (أفْعُلٌ) ... وإن كسر على بناء أكثر العدد كسر على (فِعَالٌ و فُعُولٌ) ... ممَّا ردُّوا ما ذهب من الحروف كسروه على تكسيرهم إياه لو كان غير منتقص على الأصل" (ص ٣ / ٥٩٧)، وقال الجرجاني (٢٠٠٧): "فما يأتي على غير ذلك الأصل وأمكن أن يكون مردوداً إليه جاز أن يذكر الشبه بينه وبين الأصل، ويُجعل ذلك حجة ..." (ص ١ / ٨٣١). ويرى سيبويه أنَّ الجمع أيضاً قد يوافق وزناً من أوزان المفرد فيكون بمنزلة عند تكسيه نحو تكسير (جَمَالٌ، وهو جمع على جَمَائِلٌ)، لأنَّها بمنزلة (شَمَالٌ و شَمَائِلٌ) في الوزن (المصدر السابق، ص ٣ / ٦١٨)، وقد يشبه بناء الصفة بناء الاسم فيجتمعان في التكسير أيضاً، فتكسیر الصفة من (فُعَلٌ و أفْعُلٌ) على فُعَلٌ) نحو: (صَغْرَى و أصغر و صُغْرٌ) كتكسیر الاسم من (فُعَلَةٌ) على (فُعَلٌ) نحو: سُورَةٌ و سُورٌ، قال سيبويه (١٩٨٨): "لأنَّها على بنائها، ولأنَّ فيها علامة التأنيث، وليفرقوا بينها وبين ما لم يكن فُعَلٌ أفْعُلٌ ..." (ص ٣ / ٦٠٨)، وقال عن تكسير الصفة من (فَعِلٌ) على: (أفْعَالٌ نحو: نَكِدٌ و أنكاد) أنَّه



الجموع والأبنية ببعضها، فالاستعمال يحدد في حالات كثيرة القواعد اللغوية، ومن صور ذلك:

- يعمد العرب إلى الابتعاد عن كل ما من شأنه إحداث لبس، أو ثقل فيما يستعملونه من أبنية أو تراكيب، وسيبويه أظهر أن المتكلم بسليقته يبتعد عن مواطن اللبس التي تؤثر على مقاصده من حيث المعنى، والدلالة (سيبويه، ١٩٨٨، ص ٣ / ٣٧٦، ٦٠٥، ص ٤ / ١٥٦)، فهو عندما يشبه بناء اسم التفضيل (فُعَلَى أَفْعَل) عند التكسير ببناء الاسم؛ لأنَّها يكسران على (فُعَل) ذكر أن علة المشابهة بينها لفظية فلها البناء نفسه، وفيها علامة تأنيث، لكنَّه ذكر أيضًا أن العرب كسروها على ذلك الوجه لإزالة اللبس بين الصفة من (فُعَلَى) وليس المذكر منها على (أَفْعَل)، فعلة الفرق أيضًا هي أداة لمنع اللبس (المصدر السابق، ص ٣ / ٣٥٣، ٤١٧، ٥٥٢، ٥٩٧، ٦١٧). ولإيضاح المعنى المراد. كما أنَّها تفصل بين المتشابهات قال: "وليفرقوا بينها وبين مالم يكن فُعَلَى أَفْعَل" (المصدر السابق، ص ٣ / ٦٠٨)، وكذلك عند تكسير ما جاء على أربعة أحرف وآخره ألف التأنيث نحو (حُبَلَى) يقال: (حَبَالَى) وتبدل الياء ألفًا، وحُمَل عليها ما ختم بالفتحة للتأنيث أي نحو: صحراء، فيقال: (صَحَارَى) فحذف العرب بذلك الألف التي قبل علامة التأنيث فصار وكأنَّه بعلامة واحدة مثل (حَبَلَى) قال: "وليفرقوا بين هذا وبين علباء ونحوه..." (المصدر السابق، ص ٣ / ٦٠٩)، فالزيادة في (علباء) للإلحاق وليست للتأنيث، والتمزوا بهذا الحذف في غير ذلك؛ لأنَّ علامة التأنيث تحذف عند التكسير.

وعلة أمن اللبس استعمالها سيبويه أيضًا للدلالة على استعمال العرب التي أظهرت أنَّ تكسير المفرد خلاف القياس جائز؛ لأنَّه لن يلتبس بغيره. فالعرب عندما تأمن اللبس لوجود مانع من حدوثه تكسر المفرد على قياس غيره الذي لا يوجد له مانع يزيل عنه اللبس، فالصفة على وزن (فَاعِل) تجري مجرى الأسماء في التكسير فتكسر على

الجسد في التكسير على (أَفْعَل) لما بينها من شبه معنوي، قال سيبويه (١٩٨٨): "وَرَجُلٌ وَأَرْجُلٌ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يَجَاوِزُونَ الْأَفْعَلَ كَمَا أَنَّهُمْ لَمْ يَجَاوِزُوا الْأَكْفَ" (ص ٣ / ٥٧٥)، فَرَجُلٌ من باب (فَعَلَ) وكَفَّ من باب (فَعَلَ) وهو الأصل الكثير فحمل القليل على الكثير؛ لأنَّها من حقل واحد.

وهناك أيضًا مجموعة من المفردات اختلفت في الوزن، ولكن اشتركت في وزن التكسير لاشتراكها في معنى عام كما مرَّ، نحو تكسير: (هالك وهلكى، وميت وموتى، ومريض ومرضى...) فالجامع بينها المعنى (ابن جنى، د. ت، ص ٢ / ١٠١؛ النجار، ١٩٩٤، ص ٨١)، قال سيبويه (١٩٨٨): "وقال الخليل: إنَّها قالوا: مرضى وهلكى... وأشابه ذلك لأنَّ ذلك أمر يتلون به وأدخلوا فيه وهم له كارهون... فلما كان المعنى معنى المفعول كسروه على هذا المعنى" (ص ٣ / ٦٤٨)، وقال: "وليس يجيء في كلِّ هذا على المعنى، لم يقولوا: بخل ولا سقمى، جاءوا ببناء الجمع على الواحد المستعمل في الكلام على القياس. وقد جاء منه شيء كثير على فَعَالَى، قالوا: يتامى وأيامى، شبهوه بوجاعى، وحباطى؛ لأنَّها مصائب قد ابتلوا بها، فشبَّهت بالأوجاع حين جاءت على فَعَلَى... فالحمل على المعنى في هذه الأشياء ليس بالأصل..." (ص ٣ / ٦٥٠). وهذا يشير إلى أنَّه ليس شرطًا أن يُعطى الشيء حكم ما كان في معناه؛ لأنَّ ذلك يعتمد على الاستعمال (ابن هشام، ١٩٧٩، ص ٨٨٩؛ الأستراباذي، ١٩٩٨، ص ٢ / ١٤٥)، ف (فَعِيل بمعنى مَفْعُول) لا تكسر على (فَعَلَى) إلا إن كانت بمعنى الآفة، فالحمل على المعنى إذن يحمل على أنَّه تعليل لقوانين بعض الجموع أو لاستعمالاتها، وليس قياسًا تخضع له.

#### الوظيفة الرابعة: إبراز الجانب التداوي لجموع التكسير

وظفَّ سيبويه التشبيه لإبراز التفاعل اللغوي في استعمال جموع التكسير موضحة دور ذلك في توضيح القاعدة وربط

لا تلبست الواو بالياء، قال سيبويه (١٩٨٨): "ومع هذا إنهم كأثمهم كرهوا أن يقولوا: بيات،... لثلاثا تلبس الواو بالياء فأرادوا أن يفصلوا. فإذا قالوا: أبيات وأسواط فقد بينوا الواو من الياء" (ص ٣ / ٥٩٠).

وحرص سيبويه (١٩٨٨) على إزالة اللبس فيما يعرض من تشابه في الأمثلة في وزن الواحد والجمع، نحو: تكسير (فُعَلَة) على (فُعَل) نحو: نُحْمَة وَنُحْم) قال: "وليس كُرْطَبَة وَرُطَب. ألا ترى أن الرطب مذكر كالب والتمر وهذا مؤنث كالظلم والغرف" (ص ٣ / ٥٨٢)، فالرطب اسم جنس مذكر وليس جمع تكسير.

- قد يظهر الاستغناء، أو عدم المجاوزة، لبناء معين دون غيره من الأبنية علاقة المشابهة بين الأبنية المختلفة، فقد يكون للمفرد جمع للكثرة فقط، أو للقلة فقط فيغني أحدهما عن الآخر؛ لأنَّ القليل داخل في الكثير، وقد لا يخضع الجمع لمعيار البناء لتحديد معنى القلة، أو الكثرة بل يكون معياره الدلالات السياقية المقصودة كما في استعمال بعض هذه الصيغ في القرآن الكريم (المنصور، ٢٠٠٤، ص ٢ / ١٣٦)، وقد يكون استعمال جمع معين للمفرد لبيان المغايرة بين معنيين مختلفين أي لتخصيص كلٍّ منهما ببناء له معنى لا يتعلق بالقلة، أو بالكثرة (المؤدب، ١٩٨٧، ص ٣٨٩؛ السامرائي، ٢٠٠٧، ص ١٢١ - ١٢٢)، فالاستغناء ببناء عن غيره يدلُّ على التشابه بينهما، وهذا هو سبب النيابة، وقد استعمل سيبويه التشبيه بأساليب مختلفة لبيان ذلك، ومن ذلك ما جاء في تكسير الاسم من (فُعَل) للقلة على (أفَعَال) وهو القياس، ولكن بعض الألفاظ التزمت بهذا البناء للدلالة على القلة، والكثرة، فـ(فُعَل) القياس فيه أن يُكسر للقلة على (أفَعَال) وللکثرة على (فُعُول وَفِعَال)، ولكن جاء منه أسماء لم يسمع فيها إلا (أفَعَال) قال سيبويه (١٩٨٨): "وربما لم يجاوزوا أفَعَالاً في هذا البناء كما لم يجاوزوا الأَفْعُل والأَفْعَال فيما ذكرنا"

(فُعَلان) وقد تكسر على (فِعَال) نحو: (راكب وركبان وصاحب وصحاب) ولكن لا يكسر على (فواعِل) مثل الأسماء، نحو: (خواتم وتوابل)؛ لأنَّ أصله صفة وله مؤنث فلا بد من الفصل بين المؤنث والمذكر هنا لمنع اللبس إلا في (فارس)، قال سيبويه (١٩٨٨): "قالوا: فوارس كما قالوا: حواجر؛ لأنَّ هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلا للرجال... فلَمَّا لم يخافوا الالتباس قالوا: فواعل، كما قالوا: فُعَلان، وكما قالوا: حوارث؛ حيث كان اسماً خاصاً كزيد" (ص ٣ / ٦١٥).

وإبراز استعمالات العرب التي تبين أيضاً خروج الجمع عن بابه للثقل تُظهر الحاجة إلى ربطه بغيره، فـ(فُعَل) معتل العين خرج عن القياس في تكسيره في القلة والكثرة؛ لأنَّ العرب كسروه على (أفَعَال وَفِعَال وَفُعُول) نحو: سوط وأسواط وسياط، وقيد وأقياد وفُيُود) فمعتل العين بالواو بنوه على (أفَعَال) قال سيبويه (١٩٨٨): "وإنما منعهم أن يبنوه على (أفَعَل) كراهية الضمة في الواو، فلَمَّا ثَقُلَ ذلك بنوه على أفَعَال" (ص ٣ / ٥٨٦)، وكذلك التزموا عند تكسيره للكثرة (فِعَال) فيقال: (سوط وسياط) فترك العرب فُعُولاً كراهية الضمة في الواو أيضاً (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٩١-٥٨٧، ٥٩٠)، أمَّا معتل العين بالياء فهم خرجوا عن القياس فيه استثناءً لاجتماع الضمة في الياء، والواو بعد الياء، فجاء للقلة على (أفَعَال) مثل معتل العين بالواو فانفقا عليه لعدم اللبس بينهما، أمَّا للكثرة فيبنى اليائي على (فُعُول) قال سيبويه (١٩٨٨): "لما ذكرنا من العلة ابتزت الفُعُول بـ(فُعَل) من بنات الياء، حيث صار أخفَّ من (فُعُول) من بنات الواو، فكأثمهم عوضوا عن هذا من إخراجهم إياها من بنات الواو" (ص ٣ / ٥٨٩، ٥٩٣)، والضمة تستثقل في الياء والواو ولكنها في الواو أثقل، وارتبط ذلك بمنع اللبس أيضاً فسوط عند تكسيره على (فِعَال) مراعاة للثقل لن يلتبس بنحو: (بيت)؛ لأنَّه لو كسر على فِعَال لثقل (بيات) و

عليها، نحو: الحجارة والفحالة، أو في قلة تكسيرهما على (فُعَل) نحو: أسد ورهن (سيبويه، ١٩٨٨، ص ٣ / ٥٦٨، ٥٧١)، وكذلك تكسير (فُعَل) حمل على (فَعَل) فكُسر على (أفَعَال) لأنه أكثر منه، وهو أي (فَعَل) حمل على (فَعَل) لأنه أكثر منه أيضًا، وهكذا يرتبط التكسير بكثرة البناء في المفرد أو قلته، فلا يتصرف في تكسير القليل مثل الكثير، قال: "ألا ترى أن ما لزم منه بناء الأقل أكثر فلم يفعل به ما فعل بفعل إذ لم يكن كثيرًا مثله..." (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٧٣)، وقد يكون البناء بمنزلة غيره في التكسير؛ لأنهم قليلان في الكلام، قال: "وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فُعَلًا) فهو بمنزلة (الفُعَل)؛ لأنه قليل مثله" (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٧٤)، وقد يكون وجه الشبه قائمًا على أن المفرد لم يسمع فيه إلا بناء واحد في الجمع (المصدر السابق، ص ٥٧٢)، وبما أن المعتل أقل من الصحيح فقد لا يتمكن المعتل من التكسير مثل الصحيح، نحو: المعتل من (فَعَل) فهو يكسر على (أفعال) للقلّة، وللكثرة على (فَعَلان) وهو في هذا مثل الصحيح لكنّه لا يكسر على (فُعُول)، وقلّ فيه (الفِعال) قال سيبويه (١٩٨٨): "وإنما امتنع أن يتمكن فيه ما تمكن في (فَعَل) من الأبنية التي يكسر عليها الاسم لأكثر العدد، نحو: أسود وجبال أنه معتل..." (ص ٣ / ٥٧٢).

#### الوظيفة الخامسة: التفسير

عند تتبع مواضع التشبيه في باب جموع التكسير، ظهر أن علاقة التشبيه قد تفسر استعمالات الجمع، فاستعمال (كما) في بعض العبارات يدلّ على التشبيه، ويدلّ أيضًا على تفسير تساؤل محتمل عن اطراد القاعدة نحو تفسير سيبويه لاستعمال جمع الكثرة مكان القلة بعد الأعداد من ثلاثة إلى عشرة، قال: "وقد يجيء خمسة كلاب، يراد به خمسة من كلاب، كما تقول: هذا صوت كلاب، أي هذا من هذا الجنس، وكما تقول: هذا حبّ رمان" (سيبويه، ١٩٨٨، ص ٣ / ٥٧٢)، فنجده فسّر

(ص ٣ / ٥٧٥)، ومنه أيضًا أن (فُعَل) تُكسر على (فَعَلان) (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٧٤)، نحو: (صُرَد وصردان) في القلة، والكثرة واستغنوا به، فلا يقال: (أصُرَد ولا أصراد) (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٧٤؛ الجرجاني، ٢٠٠٧، ص ١ / ٨٣٣؛ الوراق، ١٩٩٩، ص ٥٢١)، كما استغنوا بـ (أفَعَل) و (أفَعَال)، ومنه أيضًا ما جاء على القياس في بابه إلا أنه سُمع فيه وجه واحد في التكسير فـ (رَحَى) من (فَعَل) لم تُكسر إلا على (أرْحَاء) للقلّة والكثرة، كما لم يكسر بعض الصحيح منه إلا على القياس نحو: (الأقْدَام والأرْسَان)، ومثله المضاعف من نفس الباب نحو: (لَبَّ وألْبَاب) لم يجاوز العرب فيه (أفَعَال) كما لم يجاوزوه في: الأرسان والأغلاق (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٧٢)، و (عصا من فَعَل) تكسر على: أعصٍ وعُصي، ولم يسمع فيه غير ذلك، قال سيبويه (١٩٨٨): "ولا نعلمهم قالوا: أعصاء، جعلوا أعصٍ بدلًا من أعصاء، جعلوا هذا بدلًا منها" (ص ٣ / ٥٧٢)، وقد لا يجاوز تكسير الصحيح بناءً بعينه، ويحمل عليه ما جاء منه معتلاً أيضًا كتكسير (فَعَل) على (أفَعَال) وعدم مجاوزته في المعتل نحو: (باب وأبواب، ومال وأموال) كما لم يجاوزوه في غير المعتل (المصدر السابق، ص ٣ / ٥٩٠، ٥٩١)، فصار الاستعمال يحقق موازنة بين الأوزان، والأبنية، فالتخفيف في بعضها يعادل ثقل ما كسر عليه بعضها الآخر، قال الأنباري (٢٠٠٤): "وأعطوا ما يقلُّ استعماله الأثقل ليعادلوا بينهما" (ص ٣٠٨).

#### كثرة الاستعمال وقلته:

وظّف سيبويه علاقة المشابهة لبيان أوجه الاستعمال من حيث القلة والكثرة فظهر ذلك في تكسير البناء على تكسير بابٍ هو أكثر منه استعمالاً، فحمل باب (فَعَل) على (فَعَل) لتوضيح صور التكسير كما في الاستغناء بجمع القلة عن الكثرة نحو: (قَب وأقْتاب، وكَف وأكُف)، أو في دخول الهاء

**الخاتمة:**

قصد هذا البحث تغطية جانب حيٍّ من جوانب التقعيد عند سيبويه المعتمد على التشبيه في باب جموع التكسير، فتنوع أوزان الجموع وكثرتها، وارتباطها ببعضها دَلٌّ على مدى احتياج العربيِّ لها لذا طوَّعها لسد احتياجاته. وخلص البحث إلى النتائج الآتية:

- ١- أسهمت علاقة المشابهة في باب جموع التكسير في ضبط الصيغ، وجمع شملها في إطار واحد.
- ٢- تدلُّ طبيعة جموع التكسير من حيث تعدد صورها، وتعدد جموع بعض المفردات على سعة العربية ومرونتها، وقبورها للتغيرات الصوتية، واللهجية للوفاء باحتياجات المتكلم، وأغراضه. وقد أثبتت هذه العلاقة لغات العرب.
- ٣- وظَّف سيبويه الشبه بطريقة تفاعلية بحيث كشفت علاقة الشبه عن مقاصد سيبويه للدلالة على القياسية في التشبيه، ومراعاة الأصول، وفي الوقت نفسه ربطت الأبنية ببعضها، وقد جعل التعليل إثباتاً لهذه العلاقة، وتفسيراً لها، وهو في ذلك أسهم في اقتصاد المجهود الذهني للمتعلم بتقديمه علاقات متبادلة بين المتشابهات يسهل فهمها.
- ٤- ارتكزت علاقة التشبيه على الاستعمال ودرجاته، وبيَّن اهتمام سيبويه به مدى تنوع أوجه الشبه، ومدى تفاعل هذه العلاقة مع صور الاستعمال، وقد نبَّه إلى التوازن اللغوي في استعمالها وبعدها عن اللبس. وأظهر تمكن بعض المفردات من التكسير، فجمع بين المتفرقات، وتناول ما استغني بجمعه السالم عن تكسيره، وأقرَّ أنَّ المستغنى عنه ساقط من كلام العرب، وربط بين كلِّ الصور المحتملة لتكسير الألفاظ حتى مع الألفاظ التي لا تقبل التكسير شبه بعضها ببعض.

ذلك بتشبيه العدد القليل المضاف إلى جمع الكثرة بالتركيب الإضافي (صوت كلاب، وحبُّ رمان)، وفي موضع آخر شبه (ثلاثة كلاب بثلاثة قروذ ونحوها) (المصدر السابق، ص ٥٧٢/٣) لخروجها عن القياس مثلها في إضافتها إلى جمع الكثرة، وهو أيضاً يؤول على غير ظاهره حيث يشبه العدد بالمضاف إليه، وقال في موضع آخر: "وربَّما عنوا ببناء أكثر العدد أدنى العدد كما فعلوا بما ذكرنا من بنات الثلاثة، وذلك قولهم: ثلاثة جدرٍ، وثلاثة كتبٍ" (المصدر السابق، ص ٥٧٢/٣).

**الوظيفة السادسة: الاقتصاد اللغوي**

وظفَّ سيبويه علاقة المشابهة في الاقتصاد اللغوي الذي يقدم القاعدة بأقل قدر من الجهد والكلمات، فالمشابهة تغني عن سرد القاعدة، وإعادتها، فللمتلقي أن يستعرض الأمثلة ويجد وجه الشبه فتظهر له القاعدة الصرفية من خلال المشابهة، وكما تقدم كان لسيبويه أساليب لفظية وتقديرية استعملها لإظهار علاقة المشابهة وهي في حد ذاتها اقتصدت من جهده في تكرار القاعدة، فعندما يقول: هذا شبهوه بكذا، وهذا نظير كذا، أو مثل كذا، وهذا بمنزلة كذا، وهذا قصته كقصة ذاك، وهذا يجري مجرى كذا... (المصدر السابق، ص ٥٧٤/٥٨٥-٥٨٦، ٦١٠، ٦١٤، ٦٤٦)، يكون قد اختصر القاعدة، ومن ذلك قوله: "واعلم أنَّ (فَعَالًا وَفَعِيلًا، وَفُعَالًا وَفَعَالًا) إذا كان شيء منها يقع على الجميع فإنَّ واحده من لفظه، وتلحقه هاء التأنيث، وأمرها كأمر ما كان على ثلاثة أحرف، وذلك قولك: دَجَاج ودجاجة..." (المصدر السابق، ص ٦١١/٣)، ومنه استواء المذكر والمؤنث في (فَعِيل) إذا كان بمعنى مفعول، وهو بمنزلة (فَعُول)، قال: "ولا تجمع بالواو والنون كما لا تجمع (فَعُول)؛ لأنَّ قصته كقصته..." (المصدر السابق، ص ٦٤٧/٣).

**التوصيات:**

الأندلسي، أبو حيان. (١٩٩٨). ارتشاف الضرب من لسان

العرب، (تحقيق: رجب عثمان محمد)، (ط ١). القاهرة:

مكتبة الخانجي.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د. ت). الخصائص، (تحقيق:

محمد النجار)، لبنان: دار الكتاب العربي.

الثانيني، عمر بن ثابت الثانيني. (١٩٩٩). شرح

التصريف، (تحقيق: إبراهيم البعيمي)، (ط ١). الرياض:

مكتبة الرشد.

الجرجاني، عبد القاهر. (٢٠٠٧). المتقصد في شرح التكملة.

(تحقيق: أحمد الدويش)، (ط ١). الرياض: جامعة الإمام

محمد بن سعود الإسلامية.

حسن، عبد الفتاح. (١٩٩٨). ظاهرة قياس الحمل في اللغة

العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، (ط ١).

الأردن: دار الفكر.

حسنواوي، رجا. (٢٠١٤). الحجاج بمفهوم المنزلة عند

سيبويه (مقاربة تشييدية بين الغرض العلمي والتعليمي)،

جامعة أهل البيت، مجلة أهل البيت العدد ١٥.

حسين، دلخوش جار الله. (٢٠٠٧). البحث الدلالي في كتاب

سيبويه، (ط ١). الأردن: دار دجلة.

حسين، سناء. (٢٠١٨). مظاهر التعليل في كتاب سيبويه.

مجلة دواة، المجلد (٥)، العدد (١٨).

الخطاب، فؤاد. (١٩٨٨). قضية الشبه في النحو العربي،

(ط ١). الأزهر: دار الطباعة المحمدية. الخطيب، محمد.

(٢٠٠٦). ضوابط الفكر النحوي، القاهرة: دار

البصائر).

الرفايعة، حسين. (٢٠١٤). علة الشبه في الصرف العربي،

المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (١٠)،

العدد (٣).

السامرائي، فاضل صالح. (٢٠٠٧). معاني الأبنية في العربية،

(ط ٢). الأردن: دار عمار.

توصي الباحثة بالآتي:

- دراسة أثر القلة والكثرة في الحكم الصرفي.

- دراسة جموع التكسير الواردة في المعجمات، وردها

لمفرداتها، والبحث عن أسباب تعدد الجموع للمفرد الواحد،

واختبار اطراد ما وضعه سيبويه في هذا الباب.

**المصادر والمراجع**

ابن السراج، محمد بن السري بن سهل النحوي. (١٩٩٩).

الأصول في النحو، (تحقيق: عبد الحسين الفتلي)، (ط ٤).

بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف. (١٩٧٩). مغني

اللييب عن كتب الأعراب، (تحقيق: مازن المبارك ومحمد

علي حمد الله)، (ط ٥). بيروت: دار الفكر.

الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. (١٩٩٨). شرح

شافية ابن الحاجب، (تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد

الزفراف، ومحمد عبد الحميد)، (ط ١). بيروت: دار

الكتب العلمية.

آل طه، هدى. (٢٠٠٥). النظام الصرفي للعربية في ضوء

اللسانيات الحاسوبية "مثل من جمع التكسير، رسالة

دكتوراه (منشورة). الجامعة الأردنية.

آل محسن، محمد. (١٩٨٩). المضارعة في الدرس اللغوي

النحوي. رسالة ماجستير، جامعة أم القرى.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (٢٠٠٤).

أسرار العربية (تحقيق: محمد البيطار وعاصم البيطار)،

(ط ٢). دمشق: دار البشائر.

الأنباري، أبو البركات. (١٩٧١). الإعراب في جلد

الإعراب ولع الأدلة في أصول النحو. (تحقيق: سعيد

الأفغاني). دمشق: دار الفكر.

المرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (د. ت). المقتضب، (تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة)، (د. ط). بيروت: عالم الكتب.

المنصور، وسمية. (٢٠٠٤). صيغ الجموع في القرآن الكريم، (ط١). الرياض: مكتبة الرشد.

المؤدب، القاسم بن محمد عبد سعيد. (١٩٨٧). دقائق التصريف، (تحقيق: أحمد القيسي وحاتم الضامن وحسين تورال)، مطبعة المجمع العلمي العراقي.

النجار، لطيفة. (١٩٩٤). دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتلقيدها، رسالة ماجستير (منشورة). الأردن: دار البشير.

الوراق، أبو الحسن محمد. (١٩٩٩). علل النحو، (تحقيق محمود الدرويش)، (ط١). الرياض: مكتبة الرشد.

اليوسف، آلاء. (٢٠٢١). المنزلة في كتاب سيبويه دراسة نحوية صرفية تحليلية، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود.

#### References

Āl Muḥsin, Muḥammad. (1989). *almḍār'h fī ḍars allghwī alnhwī* [in Arabic], Risālat mājistīr, Jāmi'at Umm al-Qurā.

Āl Ṭāhā, Hudā. (2005). *al-nizām alsrft ll'rbyyah fī ḍaw' allsānyāt alḥāsbyyah "mathal min jam' al-taksīr* [in Arabic], Risālat duktūrāh (manshūrah). al-Jāmi'ah al'rdnyyah.

al-Anbārī, Abū al-Barakāt 'Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad. (2004). *Asrār al'rbyyah* [in Arabic], (Colocalized by Muḥammad al-Bayṭār w'āshim al-Bayṭār), (ED. 2). Dimashq: Dār al-Bashā'ir.

al-Anbārī, Abū al-Barakāt. (1971). *al-ighrāb fī jadal al-i'rāb wa-Lam' al-adillah fī uṣūl al-naḥw* [in Arabic], (Colocalized by s'ydāl'fghānī). Dimashq: Dār al-Fikr.

al-Ḥaṭṭāb, Fu'ād. (1988). *Qaḍīyat al-shubāh fī al-naḥw al-'Arabī* [in Arabic], (ED. 1). al-Azhar: Dār al-Ṭibā'ah al-Muḥammadīyah.

al-'Azzām, Hamad. (2018). The linguistic counterpart at Seabway between the rooting of the concept and the development of use [in Arabic], *Majallat Wādī al-Nīl lil-Dirāsāt wa-al-*

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (١٩٨٨). الكتاب، (تحقيق: عبد السلام هارون)، (ط٣). القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيرافي، أبو سعيد. (د. ت). شرح كتاب سيبويه، (تحقيق: مجموعة من العلماء)، (د. ط). القاهرة: طبعة دار الكتب المصرية.

الشوشتري، محمد. (٢٠١٠). أهمية الدور الوظيفي لقياس الشبه في الدرس النحوي. مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، جامعة سمنان وجامعة تشرين، العدد (١).

الصيمري، أبو محمد عبد الله. (١٩٨٢). التبصرة والتذكرة، (تحقيق: فتحي أحمد)، (ط١). دمشق: دار الفكر.

عبد، ورود سعدون. (٢٠١٨). قياس الشبه في كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ)، مجلة كلية التربية جامعة واسط، العراق، العدد (٣٣).

عبد المقصود، محمد. (٢٠١٧). ظاهرة التقارض في الصرف العربي بين القدامى والمحدثين، مجلة اللسان الدولي، العدد ٢.

العزام، حمد. (٢٠١٨). النظر اللغوي عند سيبويه بين تأصيل المفهوم وتطور الاستعمال، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، جامعة القاهرة فرع الخرطوم، المجلد (٢٠) الجزء (٢).

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. (٢٠٠١). اللباب في علل البناء والإعراب، (تحقيق: غازي طليبات وعبد الإله نبهان)، (ط١). دمشق: دار الفكر المعاصر.

القوشجي، علاء الدين علي بن محمد. (٢٠٠١). عنقود الزواهر في الصرف. (تحقيق: أحمد عفيفي)، (ط١). القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية.

الكندي، خالد. (٢٠٠٨). التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، (ط٢)، الأردن: دار المسيرة.

- Arabic], *Risālat duktūrāh, Jāmi'at al-Imām Muḥammad ibn Sa'ūd*.
- Al'kubrī, Abū al-Baqā' 'Abd Allāh ibn al-Ḥusayn. (2001). *al-Lubāb fī 'Ilal al-binā' wa-al-i'rāb* [in Arabic], (Colocalized by Ghāzī ṭlymāt'w'bd al-Ilāh Nabḥān), (ED. 1), Dimashq: Dār al-Fikr al-mu'āsir.
- Al'ndlsī, Abū Ḥayyān. (1998). *Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-'Arab* [in Arabic], (Colocalized by Rajab 'Uthmān Muḥammad), (ED. 1). al-Qāhirah: Maktabat alkhānjī.
- Al'strābādhy, Raḍī al-Dīn Muḥammad ibn al-Ḥasan. (1998). *sharḥ Shāfiyah Ibn al-Ḥājib* [in Arabic], (Colocalized by Muḥammad Nūr al-Ḥasan, wa-Muḥammad alzfzāf, & Muḥammad 'Abd-al-Ḥamīd), (ED. 1). Bayrūt: Dār al-Kutub al'imyyah.
- Ḥasan, 'Abd al-Fattāh. (1998). *Zāhirat Qiyās al-ḥaml fī al-lughah al'rbyyah bayna 'ulamā' al-lughah al-quḍamā' wa-al-muḥaddithīn* [in Arabic], (ED. 1), al-Urdun: Dār al-Fikr.
- Ḥasnāwī, Rajā'. (2014). Argumentation from al-mu'atazleh's point of view understood by sibaweih: a structural approach between scientific and pedagogical purposes [in Arabic], *Kulliyat al-Tarbiyah lil-'Ulūm al-Insāniyah*, 15, 164-183.
- Ḥusayn, Dīkxoṣ Jār Allāh. (2007). *al-Baḥth aldlālī fī Kitāb Sībawayh* [in Arabic], (ED. 1). al-Urdun: Dār Dijlah.
- Ḥusayn, Sanā'. (2018). *mazāhir al-Ta'līl fī Kitāb Sībawayh* [in Arabic], *Majallat Dawāt*, 5(18), 97-117.
- 'Abd al-Maqṣūd, Muḥammad. (2017). The Phenomenon of Linguistic Exchange in Arabic Morphology in the View of the Previous and Modern Linguists [in Arabic], *Majallat al-lisān al-Dawlīyah lil-Dirāsāt al-lughawīyah wa-al-adabīyah*, 2(1), 183-206.
- 'Abd, Wurūd Sa'dūn. (2018). Measuring the resemblance in Seaboye 's book [in Arabic], *Majallat Kulliyat al-Tarbiyah Jāmi'at Wāsiṭ*, 33, 80-104.
- Buḥūth al'nsānyyah wālajtmā'yyah wāltrbwyah*, 20(2), 167-194.
- al-Jurjānī, 'Abd al-Qāhir. (2007). *al-muqtaṣid fī sharḥ al-Takmilah* [in Arabic], (Colocalized by : Aḥmad al-Duwaysh), (ED. 1). al-Riyād: Jāmi'at al-Imām Muḥammad ibn Sa'ūd al-Islāmīyah.
- al-Khaṭīb, Muḥammad. (2006). *Dawābiṭ al-Fikr alnhwī* [in Arabic], al-Qāhirah: Dār al-Baṣā'ir.
- al-Kindī, Khālid. (2008). *al-Ta'līl alnhwī fī al-dars allghwī al-qadīm wa-al-ḥadīth* [in Arabic], (ed. 2), al-Urdun: Dār al-Masīrah.
- al-Manṣūr, Wasmyyah. (2004). *ṣiyagh al-jumū' fī al-Qur'ān al-Karīm* [in Arabic], (ED. 1), al-Riyād: Maktabat al-Rushd.
- al-Mubarrid, Abū al-'Abbās Muḥammad ibn Yazīd. (N.D.). *al-Muqtaḍab* [in Arabic], (Colocalized by : Muḥammad 'Abd al-Khāliq 'Uḍaymah), Bayrūt: 'Ālam al-Kutub.
- al-Mu'addib, al-Qāsim ibn Muḥammad 'Abd Sa'id. (1987). *daqā'iq al-taṣrīf* [in Arabic], (Colocalized by Aḥmad alqysī, Hātim al-Ḍāmin, and Ḥusayn Tūrāl), Maṭba'at al-Majma' al'imī al'rāqī.
- al-Najjār, Laṭīfah. (1994). *Dawr al-binyah alṣrfyyah fī wasf al-zāhirah alnhwyyah wīq'ydḥā* [in Arabic], al-Urdun: Dār al-Bashīr.
- al-Qūshjī, 'Alā' al-Dīn 'Alī ibn Muḥammad. (2001). *'Unqūd al-zawāhir fī alṣrf* [in Arabic], (Colocalized by Aḥmad 'Affī), (ED. 1). al-Qāhirah: Maṭba'at Dār al-Kutub al-Miṣrīyah.
- al-Rafāy'ah, Ḥusayn. (2014). 'illat al-shubah fī al-ṣarf al'rbi [in Arabic], *al-Majallah al'rānyyah fī al-lughah al-'Arabīyah wa-ādābihā*, 10(3), 311-338.
- al-Sāmarrā'ī, Fāḍil Ṣāliḥ. (2007). *ma'ānī al-abniyah fī al'rbyyah* [in Arabic], (ed. 2). al-Urdun: Dār 'Ammār.
- al-Ṣaymarī, 'Abd Allāh ibn 'Alī (1982). *al-Tabṣīrah wa-al-tadhkirah* [in Arabic], (Colocalized by Faṭḥī Aḥmad 'Alī al-Dīn), Dimashq: Dār al-Fikr.
- al-Shūshṭarī, Muḥammad. (2010). Aḥammīyat al-Dawr alwzyfī li-qiyās al-shubah fī al-dars alnhwī [in Arabic], *Majallat Dirāsāt fī al-lughah al'rbyyah wa-ādābihā*, 1, 47-62.
- al-Sirāfi, Abū Sa'id (N.D.). *sharḥ Kitāb Sībawayh*, [in Arabic], (Colocalized by Ramaḍān 'Abd al-Tawwāb et al.), al-Qāhirah: al-Hay'ah al-'Ammah al-Miṣrīyah lil-Kitāb.
- al-Thamānīnī, 'Umar ibn Thābit althmānyī. (1999). *sharḥ alṣryf* [in Arabic], (Colocalized by : Ibrāhīm al-Bu'aymī), (ED. 1). al-Riyād: Maktabat al-Rushd.
- al-Warrāq, Abū al-Ḥasan Muḥammad. (1999). *'Ilal al-naḥw* [in Arabic], (Colocalized by Maḥmūd al-Darwish), (ED. 1), al-Riyād: Maktabat al-Rushd.
- al-Yūsuf, Ālā'. (2021). *al-manzilah fī Kitāb Sībawayh dirāsah nhwyyah ṣrfyyah thlyyyah* [in